جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم القانون العام

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق

تخصص علم الإجرام و العلوم الجنائية

أثر العوامل الإقتصادية على الظاهرة الإجرامية

تحت إشراف الأستاذ : د.يحي عبد الحميد

تقدم و تناقش علانية من قبل الطالب : قورين تواتي

أودعت من أجل المناقشة في .....

أمام لجنة المناقشة المشكلة من السادة الأساتذة :

- الأستاذ :..بلحاج جيلالي .....جامعة مستغانم.....رئيسا
- الأستاذ :... يحي عبد الحميد..... مشرفا و مقررا
- الأستاذ :رحوي فؤاد .....مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وقل رب زدني علما ﴾

سورة طه (114)

صدق الله العظيم

تشكـــــــــــرات

قال الله تعالى:"دعواهم فيها سبحانك اللهم و تحيتهم فيها سلام و اخر دعواهم ان الحمد لله ربي العالمين ".الاية 10 من سورة يونس.

اولا الشكر لله عزوجل الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله.

الحمد لله و الشكر لله على النعم التي لا يحصيها الفكر ولا يعددها اللسان ولا يدونها القلم، فالحمد لله الذي وفقنا بقدرته و رحمته لاتمام هذا العمل المتواضع راجيين من الله جلا وعلا ان يجعله في ميزان حسناتنا وان يكون منبع نور لتساؤلات غيرنا.

نتوجه بالشكر الجزيل و الاعتراف الصادق الى الاستاذ المشرف على كل ماقدمه لنا من عطاء و توجيه ونصح ونرجو من الله ان يوفقه لما يحبه و يرضاه ، الاستاذ يحي

ونشكر كل من تعلمنا على يديه حرفا لنصل الى مانحن عليه.

كما نشكر كل من ساهم من قريب او من بعيد في اتمام هذا العمل

قورين تواتي

الاهـــــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم :"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله والمؤمنون" الاية 105من سورة التوبة.

اهدي ثمرة جهدي هذه الى القلب الطاهر الرقيق و النفس البريئة الى ريحانة حياتي امي الغالية.

الى رمز الجولة و التضحية الى من دفعني الى العلم و به ازداد افتخاري ابي العزيز رحمه الله.

الى رمز الصدقة و الوفاء الاستاذ المحترم الحبيب زواوي.

الى من هم اقرب الى من الي من روحي و من شاركوني حضن الام اخوتي الاعزاء.

الى يوسف الحبيب اعز ما املك.

الى من جعلهم الله اخوتي بالله طلاب السنة الثانية ماستر علم الاجرام.

ختاما نسال الله ان يجعلنا ممن يكث ذكر فينال فضله و يحفظ امره و ان يرضى عنا.

مقدمة

مقدمة :

ان الظاهرة الاجرامية ظاهرة تاريخية وواقعية و حقيقة انسانية دائمة لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات في كل زمان و مكان، و لايمكن انهائها مطلقا ، الا انه يمكن الحد منها الى مستويات مقبولة.

فهي مشروع جرامي احترافي يقوم على تكرار وقوع نوع معين من الجرائم، باسلوب اجرامي واحد، في منطقة جغرافيا معينة، وفي فترات زمنية متعاقبة وسواء قامت بها جماعة اجرامية واحدة او مختلفة.

أمّا الجرائم العادية فيمكن تعريفها مقارنة بالظاهرة الاجرامية بانها مشروع اجرامي يبدا وينتهي باكتمال الوقائع المكونة له، و لا يحمل معنى التكرار في الغالب و ان تضمن معنى الاستمرار.

لعبت العوامل الاقتصادية دورا فعالا في تنمية الاجرام حنئذ ذهب بعض الفلاسفة الى تفسير الظاهرة الاجرامية من خلال الربط بين الاوضاع الاقتصادية السائدة والسلوك الاجرامي حيث راح "دوقريف" الى القول بان الوضاع الاقتصادية الصعبة و بين ذلك من خلال الاحصائيات ، بان سوء الاوضاع الاقتصادية ستساهم في زيادة معدل الاجرام ، بينما تحسن الاوضاع الاقتصادية يؤدي الى انقاص معدل الاجرام.

اضافة الى ذلك راح "هكتور دنيس" ببلجيكا الى التاكيد بان الاجام يزداد اثناء الانحطاط الاقتصادي و ينقص اثناء النمو الاقتصادي ، بينما "قاروفالوا" اكد على انه في فرنسا اثناء ارتفاع الاجور نسبة 45 بالمئة و الاوضاع مزدهرة نقصت الاعمال الاجرامية.

الحديث عن الاوضاع الاقتصادية يؤدي بنا الى موضوع التمييز بين الفقر والغنى فالكثير من علماء الاجرام يربطون العلاقة بين الاجرام و الفقر الا ان هذا ليس حتمي بحيث تؤكد على ان الواقع يبين بان بعض الاغنياء اثبت تورطهم في الاعمال الاجرامية.

العوامل الاقتصادية مرتبطة اشد الارتباط بالنظام الاقتصادي السائد في بلد ما من هذا يمكننا تفسير الظاهرة الاجرامية من خلال التعرض الى دراسة معطيات ومميزات النظام السائد في دولة معينة و هي التي تطبع النظام الاقتصادي وبالتالي الحالة الاجتماعية فالتحليل الاقتصادي للجريمة يتمحور حول مضمون النشاط الاقتصادي في حد ذاته.

راح العالم الهواندي (بونجيه) استاذ في علم الاجرام بجامعة امستردام الى تفسير الظاهرة الاجرامية باعتبارها ظاهرة من الظواهر الاجتماعية ترتبط بعوامل اقتصادية معينة و اصحاب هذه النزعة يقولون بان النظام الاقتصادي الراسمالي هو العامل المسبب للظاهرة الاجرامية بسبب الظلم الاجتماعي ، وعكس الظاهرة نجدها في النظام الاشتراكي القائم على المساواة بين افراده،

فظاهرة الاجرامية تتحقق نتيجة الخلل الذي يصيب النظام الاقتصادي واهم عامل للجريمة هو الضغط الاقتصادي للنظام الراسمالي وما يسببه من اثار على سلوك الانسان ومشاعره وبالاخص الشعور بالانانية والحقد.

ويرجع (بونجيه) قيام العلاقة الوثيقة بين السلوك لاجرامي و النظام الراسمالي بحيث ان الفرد عند نشاته يحوي في طياته غرائز اجتماعية ، فاذا وجدت تلك الغرائز ظروف جيدة كان نموها بصفة جيدة، اما اذا وجدت ظروف سيئة كان نموها بصفة سيئة ، وبالتالي في الحالة الاولى هناك مجال لاستبعاد و استئصال الغرائز الفردية والذاتية المطبوعة بطابع الانانية، بينما اذا كان هناك ظروف اجتماعية سيئة ترسخت لديها مشاعر الحقد والانانية و هذه الاخيرة تدفع بصاحبها الى سلوك مسلك الرذيلة والشر، وهي سمة من سمات النظام الراسمالي الذي يدفع الى الربح يشتى الوسائل فالتنافس بين اصحاب راسمال من شانه ان يدفع المتنافسين الى اتباع الوسائل ير المشروعة من اجل الصمود امام متنافسيهم.

هناك بعض النظريات العلمية التي اثبت اصحابها مثل "سيربل برت" و"ساذرلاند" ، "وليام اديان" و"بونجيه" بان العامل الاقتصادي من العوامل الدافعة للنية نحو السلوك الاجرامي.

فالدوافع الاقتصادية يقصد بها تلك الدوافع التي تكون ذا طبيعة مادية ، هذا وتعد الدوافع الاقتصادية من الدةافع المهمة في حياة الانسان و الدليل على هذا ان ابليس عندما اراد اغواء ادم عليه السلام لاخرجه من الجنة اثار في نفسه دافع التملك ومما جعله يقع بالمعصية باكله من الشجرة التي نهاه الله تعالى عنها "قال تعالى" : " فوسوس لهما الشيطان ليبدي لهما ماوري عنهما من سوءاتهما وقال ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة الا ان تكونا ملكين او تكونا من الخالدين" [1]

واظهر تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2008 تصاعدا في معدلات الجريمة في معظم دول العالم، وتضمن التقرير فقرات توضح نسبة الجريمة الى السكان في (177) دولة شمله التقرير و نسبة نزلاء السجون الى

1. سورة الاعراف الاية 20

السكان، ونسبة جرائم المخدرات والاحداث و الاغتصاب الجنس والقتل ، حيث اعطى هذا التقرير صورة واضحة لخارطة الجريمة في العالم ، مما يعزي القول ان المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الخاضعة لها قد احدثت تناقضات بنائية انعكست على معدلات الجريمة (الامم المتحدة الانمائي 2008)

ولقد شهد العالم في العصر الحديث ثورة هائلة في التقدم و الرقي بالمجتمعات الى قمة الحضارة ، الامر الذي جعل الحياة الاجتماعية اكثر تعقيدا بعد تدشين التكنولوجيا الى اعمدة البنية التحتية للحياة الانسانية ، لتلعب دورا مهما فيه مما سهل للظاهرة الاجرامية تطورها باشكال مختلفة في الوسط الاجتماعي ، لاسيما في الجرائم الاقتصادية منها ، هذه الجرائم زادت بدرجة ملحوظة في اتجاه المجتمعات الى التصنيع و استمرت في الزيادة مع كل خطوة خطتها هذه المجتمعات في طريق التحضير ، الى ان بلغت الحد المخيف الذي بلغته الان في اكثر هذه المجتمعات تطورا و ثراءا وترفا.

ويشهد العالم تغيرات ديمغرافيا و اجتماعية واقتصادية في فترة اوائل القرن الماضي مما ادى الى ارتفاع في معدلات الجريمة و ظهور انماط جديدة ومختلفة من الجرائم، الا ان نسبة هذه الجرائم تختلف من مجتمع الى اخر و ذلك بسبب المنظمة المعمول بها في تلك المجتمعات.

و الجزائر كغيرها من باقي المجامعات فقد شهدت تحولات ديمغرافيا و اجتماعية و اقتصادية وسياسية ، مما ادى الى احداث تغيرات كبيرة في البنية التحتية و الخدماتية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة ومنها العامل الاقتصادي الذي يعد من اهم العوامل المؤثرة في سلوك الانسان ، حيث شهد المجتمع الجزائري تغيرا جذريا في النظام الاقتصادي من حيث الاوضاع المعيشية الصعبة، من حيث تدني دخل الفرد الجزائري، وتدني مستوى الاجورو التضخم و الكساد واثار الخصخصة، فخصخصة الشركات و المؤسسات (المشاريع الحكومية)، بالاضافة الى المتغيرات القتصادية الخاصة كالفقر و البطالة في المجتمع الجزائري و ملها من اثار واضحة على المستوى المعيشي و بالتالي قد تكون دافعا لارتكاب الاسلوب الاجرامي، وتعدد انماط تلك الجرائم من سرقة واختلاس ورشوة وقتل وسلب و جرائم اخلاقية وغيرها من الجرائم ذات العلاقة بالمتغيرات الاقتصادية سعيا للحصول على المال، نهيك عن جرائم الفساد المالي التي استفحلت في المجتمع الجزائري بشكل ملحوظ.

و الجريمة في المجتمع الجزائري لم تعد تقتصر على نوع معين من الجرائم مثل القتل و السرقة بل ظهرت انواع متعددة للجرائم مثل اصدار شيك بدون رصيد ، اختلاس، الرشوة ، التزوير،المخدرات ، الجرائم الاقتصادية و الجرائم

الاخلاقية، كذلك لم تعد مقتصرة على الرجل بل على النساء كذلك ، وهذا نتيجة لظهور المراة في جميع ميادين العمل وتمتعها بكافة الحقوق العامة، و ظهور متغيرات اقتصادية و اجتماعية جديدة في المجتمع الجزائري انعكست على الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

كما تمد ادارة المعلومات الجنائية في كل مرة بمعدلات جرائم مرتفعة خاصة في السنوات القليلة الماضية ، وان حجم الجريمة اصبحت اضعاف ما كانت عليه بالنسبة لجيل الماضي و الملاحظ ان معدل النمو او الزيادة في الجريمة يفوق اضعاف معدل النمو السكاني مما يدل على وجود عوامل اخرى غير النمو السكاني الطبيعي كالفقر و البطالة و الهجرة و الاكتظاظ السكاني تتحكم في معدل الجريمة ، كما يلاحظ في السنوات الاخيرة بروز انواع جديدة من الجريمة نتيجة وانعكاسا للتغيرات التي ترافق تطور المجتمع الجزائري.

اما معدلات الجريمة في الجزائر فانها تتفاوت من منطقة الى اخرى من حيث حجم الجريمة و نمط ارتكابها وقد يعود ذلك الى تفاوت التنمية البشرية وتنوع المشاريع المنفذة بين كل منطقة و اخرى وكذلك التركيبة السكانية و النفوذ الاقتصادي و تفاوت مستوى الدخل و توزيع الثروة.

اهمية الدراسة :

الدراسة تستمد اهميتها من كونها اولا تتعلق بموضوع اصبح يشد اهتمام الباحثين و العاملين على انفاذ القانون، مع قلة الدراسات المتوفرة.

اما ثانيا فان مخاطر هذا الاجرام اصبحت كبيرة على جميع الاصعدة.

اسباب اختيار الموضوع:

هماك نوعان من الاسباب.

الاسباب الموضوعية: خطورة الجريمة عموما و الجرائم المتعلقة بالنظام الاقتصادي خصوصا وانعكاساها المدمرة على مجالات الاقتصاد والمال والاعمال.

جدة هذا الموضوع : لم تتناول هذا الموضوع الا القليل من الدراسات دوليا و محليا مما يقتضي ايلائه مزيدا من الاهتمام و الدراسة الاكاديمية.

المساهمة في ابراز الاشكالات المحيطة بالموضوع بهدف دراستها و تحليلها بشكل معمق ودقيق.

الاسباب الشخصية: ارتباط الموضوع بتخصصي في دراسة العلوم الاقتصادية للشهادة الجامعية الاولى ، فمجال العلوم الاقتصادية محل الكثير من الجرائم المرتبطة بهذا التخصص و خاصة حال واقع اليوم و ما يشوبه من فساد.

رغبتي الشخصية في ان تقدم هذه الدراسة اضافة علمية في هذا المجال في الجانب النظري و العلمي.

اهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة بشكل عام الى معرفة دور العوامل الاقتصادية الدافعة الى الظاهرة الاجرامية.

1 – العوامل الاقتصادية العامة المؤثرة على الظاهرة الاجرامية

2 – الصلة بين العوامل الاقتصادية العامة و نوع الاجرام

3 – العوامل الاقتصادية الخاصة المؤثرة على الظاهرة الاجرامية

4 – الصلة بين العوامل الاقتصادية الخاصة و نوع الجرام

منهج الدراسة :

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي التحليلي.

– الدراسة الوصفية التاريخية لتطور المجتمعات و التغيرات الطارئة على جوانبها الاقتصادية و اثارها على الظاهرة الاجرامية.

– الدراسة التحليلية للوقوف على اليات مكافحة الظاهرة الاجرامية مرورا بتحليل الدوافع الاقتصادية و الظروف المسببة لها.

وعلى ضوء هذه المقدمة يمكن ان نطرح الاشكالية الاتية :

ما مدى تأثير العوامل الاقتصادية على الظاهرة الاجرامية ؟

وللاجابة عن الاشكالية الرئيسية نطرح الاسئلة الفرعية التالية وتتمحور حول:

ما هي العوامل الاقتصادية العامة المؤثرة على الظاهرة الاجرامية ؟

فاذا كانت هذه العوامل الاقتصادية العامة الدافع ، فما هي الصلة بينها و بين نوع الاجرام؟

وفيما تتمثل العوامل الاقتصادية الخاصة المؤثرة على الظاهرة الاجرامية ؟

وما هي الصلة بين هذه العوامل الخاصة ونوع الاجرام؟

الفصل الأول

العوامل الاقتصادية العامة واثرها على الظاهرة الاجرامية

تمهيد :

يقصد بها التغيرات العامة للظروف الاقتصادية التي تؤثر على المجتمع بأسره، ويمكن القول أن نسبة الاجرام تتأثر بأمرين هما:

التحول الاقتصادي و التقلبات الاقتصادية.

سنتطرق في هذا الفصل الى التحول الاقتصادي ،التقلبات الاقتصادية والصلة بين العوامل الاقتصادية العامة و نوع الاجرام من خلال المباحث الثلاثة الآتية.

المبحث الاول : التحول الاقتصادي

التحول الاقتصادي هو التغير في النظام الاقتصادي للدولة،ويتميز بأن التغير فيه يتم ببطء حيت يصل الاقتصاد الى صورة مغايرة لصورته الأولى وحينئذ يثبت ويستقر إستقرارا نسبيا1.

و هذا التغير في النهاية يكون تغييرا جذريا للصورة الاقتصادية للبلاد عما كانت عليه، وهذه التغييرات تكون مخططة دائما سلفا.

و مر هذا التحول الاقتصادي تاريخيا في المجتمعات الانسانية من النظام الاقطاعي الى النظام الرأسمالي الذي نادت مبادئه بحرية التجارة و حرية العمل و رفعت شعاراتها (دعه يعمل دعه يمر)، و الثورات التي قامت بها الولايات المتحدة الامريكية و فرنسا و المانيا وايطاليا و المانيا وايطاليا و غيرها لأجل إحلال النظام الرأسمال و إستقراره قرونا طويلة على إثر نجاح تلك الثورات البرجوازية [2].

و التحول من النظام الرأسمالي الى النظام الإشتراكي أو النظام التداخلي المعروف بنظام تحقيق الرفاهية وكان ذلك نتيجة للأزمات الاقتصادية التي مرت بها البلدان خلال الحرب العالمية الاولى والثانية، مما جعل الدول تأخذ بأقدار متفاوتة من التحول الاشتراكي فيما يتعلق بتحرير الملكية و تاميم الصناعات الكبرى

أو الإشراف عليها و إستغلال الدولة لكافة الثروات أو بعضها بقصد تحقيق كفاية الانتاج وعدالة التوزيع بالقدر المستطاع.

---

[1] **د.محمد احمد المشهداني**،أصول علمي الإجرام والعقاب في الوضعين الفقهي و الاسلامي، الطبعة الثالثة ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان ،2011،ص99.

[2] **د.أسحق ابراهيم منصور**،موجز في علم العقاب وعلم الاجرام،الطبعة الثالثة،ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية –بن عكنون– الجزائر،2006،ص84

وحاليا تنهض صورة أخرى من التحولات الاقتصادية هي التحول من النظام الاشتراكي الى النظام الشيوعي في بعض الدول العالم بهدف تحقيق المساواة الفعلية بين الافراد عن طريق تقوية سلطة الدولة ومباشرتها لجميع مرافق النشاط الاقتصادي فيصبح كل المواطنين عمالا في الدولة،ومع هذا الإختلاف تبقى ظاهرة الجريمة مرتبطة بكل التحولات الاقتصادية.

ومن أمثلة التحول الاقتصادي على المجتمعات الانسانية كانت من الاقتصاد الزراعي الى الاقتصاد الصناعي نتيجة الثورة الصناعية و إختراع الالة في القرن الماضي التي عمت اروبا و الامريكيتين، مما ادى الى الهجرة من الريف الى المدينة والتمركز العمراني الكثيف و إختلاف نوع الاجرام في الريف عنه في المدينة. [1]

كانت لهذه التحولات نتائج و اثار جذرية هامة نذكر منها:

المطلب الاول : نشأة التجمعات البشرية

أدى التحول من المجتمعات الزراعية الى المجتمعات الصناعية في العديد من الدول خلال القرن 19 الى نشوء التجمعات البشرية الكبرى و التجمع بقواعد اقليمية تحمل كثافة سكانية كبيرة في أماكن محدودة الى ارتباط مصالحهم الاقتصادية ، وفي ظل النظام الاقتصادي أخذ صورتين:

الفرع الاول : نشوء المدن الكبرى

في اطار الاقتصاد الصناعي اصبحت هجرة افراد الريف الى المدينة للحصول على عمل وإكتضاض المدن نظرا لسياسة التصنيع في هذا القطاع وإنشاء المصانع الضخمة، ما يقابله التحاق العاملين بالمناطق السكانية التابعة لها، وهذا ما ادى الى هجر مزارعهم و ازدحام السكان.

[1] **د.أسحق ابراهيم منصور،المرجع السابق**،ص85

الفرع الثاني : نشوء المشروعات الصناعية الكبيرة

إن ظهور المدن الصناعية الكبرى أدى الى بروز مشاريع صناعية ضخمة و إندماج فيها المشروعات الصغيرة لتقوية الصناعة والتقارب بينها وإزداد نزوح الريف الى المدينة و توفير اليد العاملة الصناعية.

لكل من الصورتين اثرها على الظاهرة الاجرامية ، فيختلف القطاع الزراعي الذي يتميز بطابع العنف و القسوة ،ولا يخفى أن الانتقال من بيئة الى أخرى مع عجز الفرد عن مسايرة البيئة الجديدة قد ينعكس على سلوكه مما يدفعه الى الانحراف و الاجرام كما يرى باحثوا علم الاجرام ،على عكس القطاع الصناعي يكتسب طابع إجرام الحضر الذي يرتكز على الدهاء و الخبث إذ يغلب على إجرامه جرائم النصب

و خيانة الامانة و الرشوة و التهريب و الغش و السرعة و التزوير و الاتلاف و الحريق العمد.[1]

كما يخلق انزوح من الريف الى المدينة اللجوء الى السكن الواحد و بالتالي الاختلاط و الوقوع في جرائم العرض، و الاعتداء على الاشخاص لكثرة التعامل فيما بينهم، يضاف الى ذلك التباين في القيم و الاخلاق بين مجتمع الريف و المدينة و التضارب في الافكار و النزاع الذي يولد سلوك إجرامي[2]

المطلب الثاني : ظهور أهمية التبادل الاقتصادي

قبل ظهور الاقتصاد الصناعي كان نظام الاكتفاء الذاتي الذي يحققه الاقتصاد الزراعي ،اما بظهور التطور الصناعي نشأت الحاجة الى تبادل السلع بين البلدان و الانفتاح الاقتصادي للدول لترويج منتجاتها ،والتبادل الاقتصادي كان محدودا في أول وهلة حتى إتسعت التبادلات التجارية و إنشاء مشروعات كبيرة مما تعقدت

[1] **د.عمرعبد الله المبارك الزهراوي**، رسالة دكتورة ،عمادة الدراسات العليا علم الاجتماع قسم علم الجريمة،جامعة مؤتة ،2009،ص24،23.

[2] **د.عمرعبد الله المبارك الزهراوي**، المرجع السابق،ص،24.

العاملات و أساليب إداراتها و بدورها تمخظت عنها جرائم معينة منها إستغلال الثقة ، خيانة الامانة، ويرجع ذلك الى الافراد الذين يمثلون هذه المشروعات الكبيرة و التعاملات النقدية لحسابهم الخاص، فيتم الاستيلاء على المال العام لكون هذه المشروعات التجارية مشروعات عامة.[1]

ومن الجرائم المتمثلة بالمشروعات التجارية جرائم التزوير في المحررات و إستعمال المحررات المزورة نظرا لتشعب عملها في الاستعانة بالمحررات المكتوبة لإثباتها و الاحتجاج بها،مما أتاح الفرص لهذا النوع من جرائم التزوير.

و زادت جرائم النصب على شركات التأمين و مؤسسات الإئتمان التي تلتجأ إليها لتأمينها من المخاطر أو لضمان الحصول على المال لتمويلها، ولما كان نجاح المشروعات التجارية يعتمد على المنافسة ظهور جرائم الغش التجاري للمنتجات و أساليب المنافسة غير الشرعية و جرائم النصب و الدعاية الكاذبة للإيهام بجودة السلع ولإخفاء عيوبها، وفي جرائم القذف و السب بين التجار امام منافسيهم.

وقد تدخلت بعض الدول لتنظيم هذه المشروعات و ضبط أساليب عملها وتسييرها، وضمها الى نظامها الاقتصادي و تجريم كل الافعال التي تخرق هذا التنظيم القانوني، مما زاد في تجريم أفعال المساس بنظامها وازدياد الاجرام الاقتصادي ،المالي و الضريبي، إذ أضيفت صفة الجريمة إلى أفعال لم تكن مجرمة من قبل.

و لا ننسى ان نذكر في هذا المجال الجرائم التي ترتكبها اصحاب المشاريع الاقتصادية الكبرى التي تسوق سلعها الى الدول الاخرى التي تفشل في تصنيعها او فيها عيوب لا تصلح للاستهلاك البشري ، ونجد ان هناك شبكات دولية متخصصة في ترويج سلعها الى مختلف دول العالم خاصة دول العالم الثالث و الدول التي تعاني من الحروب

[1] **د.فتوح عبد الله الشاذلي**، أساسيات علم الاجرام و العقاب، الطبعة الاولى،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2009 ،ص212،213

و الكوارث، فكثيرا ما نسمع برجوع بواخر كبيرة كانت موجهة لبيع مواد استهلاكية و غذائية و حتى ادوية اكتشفت انها غير صالحة للاستهلاك او لان شحنة الابقار ة او الاغنام مصابة بمرض فتاك ، احيانا يتم تمريرها والمتضرر الوحيد الشعوب و الافراد المغلوب عليهم مما يؤدي الى حالات التسمم او الوفاة، كذلك كما يتم ارجاع هذه المواد احيانا اخرى الى بلدانها الاصلية باي طريقة او اخرى ويتم ادخالها[1].

المطلب الثالث : إرتفاع مستوى المعيشة

كانت النهضة الصناعية سبب في توفير الاجهزة الحديثة و عرض الانتاج بوفرة ومنه إنخفاض أسعارها وتحقيق مستوى معيشة لكل افراد المجتمع مما يمكنهم من إقتناء مختلف هذه لمعروضات من سيارات و اجهزة منزلية كالتلفاز والتدفئة و التبريد وغيرها...الخ، فأصبح أثر الظاهرة الاجرامية محصورا وهذا بعد الحصول على الضروريات الاساسية و تلبية مختلف الاحتياجات ،فإنخفضت جرائم الإعتداء على الاشخاص بغياب التوتر والقلق و إنخفاض جرائم السرقة، لكن على العكس من ذلك من جانب اخر زادت جرائم العرض نتيجة الرخاء والانشغال[2] بجانب اللهو والترفيه و التسلية وتعاطي المسكرات و إشباع الغرائز و الشهوات بطرق غير مشروعة مثل الزنا والاغتصاب و هتك العرض.

[1] **د.عبد الرحمان توفيق** ،علم الاجرام و العقاب الطبعة الاولى دار الثقافة للنشرو التوزيع عمان الاردن 2012 ص200.

[2] **د.فتوح عبد الله الشاذلي**،المرجع السابق، ص213،214.

المبحث الثاني : التقلبات الاقتصادية

يقصد بها التغيرات التي تطرأ على بعض الظواهر الاقتصادية في المجتمع بصفة مفاجئة و تكون وقتية، نظرا لظروف تدفع لتغيرها و تزول بعد فترة بزوال الظروف، وقد يتكرر حدوثها، وضمن هذا الاطار تعتبر تقلبات الاسعار ،الدخول ،قيمة النقد ،الرخاء و الإنتعاش الاقتصادي من أبرزها وسنتكلم بإختصار عن كل منها:[1]

المطلب الأول : تقلبات الاسعار

يقصد بتقلبات الاسعار بالتغير بالزيادة و الانخفاض وعدم ثباتها وإستقرارها هذا التغير يكون له تأثير على الظاهرة الاجرامية في كلتا الحالتين[2]:

الفرع الاول : ارتفاع الاسعار

يتعرض المجتمع بأسره لأزمات قاسية حيث لا يستطيع الافراد بوجه عام الى اشباع حاجاتهم عن طريق مشروع فينتابهم قلق و توتر نفسي ويلتمسون سبيل الجريمة بمختلف صورها و بالتالي ترتفع نسبة الاجرام في معظم الجرائم ارتفاعا ملحوظا[3].

إن إرتفاع اسعار المواد الاساسية له صلة مباشرة بإرتكاب الجرائم، فأشارت الإحصائيات الجنائية في العديد من الدول وفي مقدمتها فرنسا و إنجلترا و ألمانيا الى أن بإرتفاع أسعار المحصولات الاساسية كالقمح و الشعير له دور في إرتكاب جرائم السرقة و الاعتداء على الاشخاص ، وما ينطبق على اسعار المواد الاساسية ينطبق على

---

[1] **د.فتوح عبد الله الشاذلي**، المرجع السابق ،ص216،.

[2] **د.عمرعبد الله المبارك الزهراوي**، المرجع السابق،ص،27.

[3]، المرجع السابق ،ص86. **د،أسحق ابراهيم**

غيرها من المواد و الخدمات الضرورية للإنسان ، مثل إيجار السكن ، أسعار مواد البناء ،نفقات التعليم و الصحة ،الزيادة في الضرائب و الرسوم سواء كانت مباشرة او غير مباشرة فارتفاعها يؤدي الى إرتفاع نسبة الجرائم ،كما ان الارتفاع في الاسعار يؤدي الى الاعراض عن هذه المنتوجات وبدوره التقليل من عدد العمال لأصحاب هذه المشاريع نظرا لنقص العائد ومنه التسريح و البطالة التي تؤثر في الفرد الى الانحراف الى إرتكاب الجرائم [1].

ومما تجدر الاشارة اليه أنه في حالة ارتفاع الاسعار مع ارتفاع الدخول تبقى القدرة الشرائية ثابتة لا تنعكس سلبا على التأثير على الظاهرة الاجرامية.

الفرع الثاني : انخفاض الاسعار

يتمكن الافراد من اشباع حاجاتهم بطرق مشروعة و يشعرون باستقرار نفسي يناى بهم عن التوتر و القلق فيقل اقبالهم عن ارتكاب الجريمة ويلجأون الى الطرق السليمة لحل مشاكلهم أو يتبعون الطرق القانونية للحصول على حقوقهم عن طريق القضاء كلما تعذر الحل السلمي، وبهذا تنخفض نسبة الاجرام في أغلب أنواع الجرائم.[2]

الا ان انخفاض الاسعار يخلق نوع اخر من جرائم الاعتداء على العرض وهذا بتحقيق نوع اخر من الادخار الذي يذهب للترفيه عن النفس و الارتياد على الملاهي و شرب المسكرات و اشباع الغرائز بطرق غير مشروعة.[3]

ولكن قد اثبتت الدراسات انه إذا واكب انخفاض الاسعار انخفاض دخول الافراد فإن الظاهرة الاجرامية لا تتأثر في هذه الحالة لان القوة الشرائية للدخل تبقى ثابتة من حيث الواقع.[4]

---

[1] **دعمرعبد الله المبارك الزهراوي**،المرجع السابق ، ص28.

[2] **د أسحق ابراهيم منصور** ، المرجع السابق ، ص87

[3] **دعمرعبد الله المبارك الزهراوي**،المرجع السابق ، ص28.

[4] **د.محمد احمد المشهداني**،المرجع السابق ،ص102.

و في الحقيقة ان ارتفاع و انخفاض الاسعار لا يعمل وحده للتاثير على الظاهرة الاجرامية الا بتضافر مع غيره من الظواهر الاقتصادية ، وما تقلب الدخول الا احدى صور تلك الظواهر.[1]

المطلب الثاني : تقلبات الدخول

يقصد بها ما يطرأ على الدخل الفردي من التغير سواءا بالزيادة او النقصان ولا شك هذا التغير له اثر على الظاهرة الاجرامية بوجه عام[2]

الفرع الاول : انخفاض الدخل

فانخفاض الدخل الحقيقي للفرد يؤدي الى زيادة في ارتكاب جرائم الاموال اذ ان العلاقة بين الدخل و هذه الجرائم علاقة ثابتة واثر عكسي على الظاهرة الاجرامية ، فيشكل انخفاض الدخل حائلا دون اشباع حاجاته الاساسية مما يدفع الى سلوك طريق غير مشروع فيرتكب جريمة السرقة.

ملاحظة اذا انخفضت الدخول مع ثبات الاسعار يقود الى الجريمة اما في حالة تناسب انخفاض الدخول مع انخفاض الاسعار فإن القدرة الشرائية تبقى على حالها و لا يؤثر على الظاهرة الاجرامية (جرائم الاموال)، لان الفرد يبقى على اشباع حاجاته بطريق مشروع.[3]

[1] **عمرعبد الله المبارك الزهراوي**،المرجع السابق ، ص28.

[2] **د أسحق ابراهيم منصور**، المرجع السابق ، ص87.

[3] **د.عمرعبد الله المبارك الزهراوي**، المرجع السابق،ص،29.

الفرع الثاني : ارتفاع الدخل

أما في حالة اذا كان الدخل مرتفع و انخفض السعر بشكل طفيف و يبقى الفرد يوفي مطالبه وحاجته ولا اثر لهذا التغير على الظاهرة الاجرامية و تبقى على حالها.

كما ان ارتفاع الدخول مع بقاء الاسعار ثابتة يمكن الافراد من شراء متطلباتهم و توفير الزائد من الحاجة و الحصول على مواد ترفيهية، كما قد يدفع البعض لاشباع رغباته و شهواته ما يخالف القانون مثل المسكرات و تعاطي المخدرات، ولا يخفى ما لهذا السلوك غير المشروع على الظاهرة الاجرامية، لا سيما جرائم الاعتداء على العرض.

كذلك في حالة ارتفاع الدخول اقترن بارتفاع طفيف للاسعار فلا يكون أثر على أو إنعدامه على الظاهرة الاجرامية.[1]

المطلب الثالث : تقلبات قيمة النقد

تقلبات قيمة العملة تتغير بالارتفاع و الانخفاض بالنسبة لكل دولة ويؤثر سلبا على حياة الافراد و له اثار على الظاهرة الاجرامية من خلال انخفاض قيمة العملة مقارنة بالعملات الاجنبية الرسمية مما يؤدي الى فجوة في الحياة الاقتصادية للبلد ، فيحدث التضخم في تدهور القدرة الشرائية و يدفع الافراد الى اتجاه سلوك اجرامي.[2]

وقد شهدت المانيا في اعقاب الحرب العالمية الاولى انخفاضا حادا في قيمة عملتها في الفترة من سنة1922 الى سنة 1925، وكان لهذا الانخفاض نتائج اجرامية هامة سواءا في حجم الاجرام بصفة عامة أو باختلاف معدلات

[1] **د،عمرعبد الله المبارك الزهراوي**،المرجع السابق ، ص29

[2] **د.فتوح عبد الله الشاذلي**، المرجع السابق ،ص215.

كثير من الجرائم، وتضاعفت كذلك جرائم الاجهاض و جرائم استعمال العنف ضد ممثلي السلطة العامة نتيجة انخفاض قيمة العملة وارتفاع معدلات التضخم.

لكن انخفاض قيمة العملة صاحبه تناقص في عدد جرائم الاعتداء على الاشخاص ، علل الباحثون ذلك بارتفاع اسعار المسكرات نتيجة انخفاض قيمة العملة وهو ما قلل استهلاك الافراد لها وخفف من اثارها الدافعة الى هذا النوع من الاجرام، وللسبب نفسه نقص جرائم الاعتداء على العرض.

ومما يؤكد تأثير التضخم على الظاهرة الاجرام كما ونوعا ما حدث في المانيا من سنة 1925 منذ هذا التاريخ بدأ التضخم في الانحسار ، واستقرت قيمة النقد وعادت الى ما كانت البه قيل الحرب[1]

المطلب الرابع : الرخاء و الانكماش الاقتصادي

الفرع الاول :الرخاء الاقتصادي

تنشر بعض الاحصائيات ان في فترات الرخاء تزيد انواع معينة من الجرائم و تنخفض انواع منها، فالجرائم الجنسية ترتفع خلال هذه الفترة و هذا لحصول مظاهر المتعة والترف و تعاطي المخدرات و المسكرات و المشروبات الروحية الى جرائم الاعتداء على العرض.

كما توصل عالم الاجرام "ليون زينوفيش" من دراسة لاثر التقلبات الاقتصادية على الجريمة في بولونيا خاصة ، وعدد من الدول الاروبية و الامريكية عن وجود صلة واضحة بين معدلات الجرائم و فترات الانتعاش الاقتصادي ، كما تكثر في هذه الفترات الجرائم الواقعة على الاشخاص، الجرائم الجنسية و جرائم الحريق ، اما الجريمة الواقعة على الاموال و خاصة جريمة السرقة فقط لوحظ انخفاظ معدلاتها خلال فترة الرخاء الاقتصادي.

[1] **د.فتوح عبد الله الشاذلي**،المرجع السابق،ص215،ص216.

كما يزيد خلال هذه الفترة يزيد النشاط بين الافراد و العلاقات بينهم مما يؤدي الى الكثير من الاحتكاك و يساهم في ارتكاب بعض الجرائم كالاعتداء على الاشخاص، الرشوة و الاختلاس، كما اثبتت الدراسات العلمية ان في امريكا بعد الحرب العالمية الاولى و رغم الرخاء الاقتصادي ، كانت جرائم القتل متزايدة وهذا نظرا للانتقام للعرض بعد الاختلاط و التعدي على العرض بممارسة الجرائم الجنسية، ضف كذلك بتوافر المواد المستعملة في ارتكاب هذه الجرائم.

وفترات الرخاء كما اثرت على البالغين كان لها اثر على الاحداث بوجود وسائل الاعلام المختلفة المساهمة في تلقين هؤلاء الاحداث مختلف وسائل ارتكاب الجريمة و كيفية الفرار من قبضة العدالة ، وكثير اعجابهم بالدور البطولي للمجرم[1].

فيما يتعلق بمسألة الاعتداء على الاشخاص تحت تاثير العوامل الاقتصادية فان الاراء لم تكن موحدة من طرف كل من فيري ، لومبروزو، بوربني، فليد ، ماير، فرناسري ديفارسو
و استخلصوا ان الجريمة ضد الاشخاص هي بسبب الرخاء الاقتصادي[2]

الفرع الثاني :الانكماش الاقتصادي

اما الكساد او الانكماش فيتمثل في التناقض القائم بين زيادة العرض للمنتجات و نقص الطلب عليها و تسجل الدراسات علاقة وثيقة بين فترات الكساد او الازمة الاقتصادية و بين حجم الجريمة، ففي هذه الفترة تتميز بانخفاض اسعار السلع و الخدمات نظرا لقلة الطلب عليها، مما يجر بانخفاض الارباح لمشاريع ارباب العمل ومنه انخفاض في اجور العمال وبالتالي تتوقف المشروعات عن الانتاج او تكاد ، فيلجا ارباب العمل الى سلوك

[1] **د.عمرعبد الله المبارك الزهراوي**، المرجع السابق،ص،30.

[2] **Joseph vankan** , causes economique de la criminalité, atrock & Cle , imprimeurs- editeurs, Paris, 16,rue de la mediterranee ,Leyon 1903,p479.

سبيل غير مشروع للمحافظة على مشاريعهم كالتهرب الضريبي ، المنافسة غير المشروعة ، النصب و الاحتيال و اعطاء شيك بدون رصيد او عدم دفع الاجور للعمال تهربا من سداد الديون ومنه تزيد البطالة،[1]

و بتشكل الظاهرة يترتب عليها اثار اجتماعية اخرى ضارة ، ومما يزيد هذه الازمة اذا اقترنت بحروب و اضطرابات داخلية، فتعيق الدول من التدخل لتقليل اثار الازمة وانما قد يدفعها لايجاد حلول و قوانين استثنائية لمواجهة الازمة.

واجرى الباحثون دراسة لايجاد العلاقة بين مخلفات هذه الازمة مع ازدياد الجرائم منها ماقام به العالم "جيلتر" حيث اجرى مقارنة مقارنة الجرائم التي انتشرت في المانيا ابان الازمة الاقتصادية في الفترة الواقعة بين 1930-1932، و الجرائم التي انتشرت في فترة الرخاء السابقة، وخلص ان بعض الجرائم تزداد في فترة الازمات مثل جرائم القتل ، الاجهاض ، جرائم النقل ، السرقة ، جرائم الحريق ، جرائم المساس بالشرف و الاعتبار وجرائم العنف بشكل عام، كما ان بعض الجرائم تقل نسبيا خلال فترة الازمات مثل الغش في النقل و الاختلاس ، جرائم الاعتداء على الاشخاص، في حين لاتتاثر بعض الجرائم كثيرا خلال فترة الازمات كالجرائم المتعلقة بالاديان وقتل الاطفال حديثي الولادة.

كما ان بعض الدراسات التي قام بها الباحثون في تحديد العلاقة بين فترات الكساد الاقتصادي و بين الاجرام كما و نوعا لم تؤدي في الغالب الى نتائج متطابقة فإنما مرد ذلك ان الازمة نوعية بين الاقتصادية لا ينظر اليها بمعزل عن العوامل الاجرامية الاخرى و التي قد تؤثر فيها زيادة او نقصان[2].

[1] **د،عمرعبد الله المبارك الزهراوي**،المرجع السابق ، ص31.

[2] **د،عمرعبد الله المبارك الزهراوي**،المرجع السابق ، ص31،ص32.

المطلب الخامس : عوامل اخرى:

الفرع الاول: العلاقة الكمية و النوعية بين الموارد الاقتصادية و حجم السكان

ان طبيعة المستوى المعيشي لابناء المجتمع يتاثر بحجم الموارد الاقتصادية الكمية النوعية مقارنة مع حجم السكان ، فالموارد الطبيعية من من موارد مائية وزراعية وصناعية عندما تتساوى مع حجم السكان يكون هناك تحقيق مستوى من الرفاهية و التوارن بين الموارد الطبيعية و البشرية، وفي حالة عدم كفاية هذه الموارد الاقتصادية حجم السكان يكون هناك اختلال في التوازن ونقص في المستوى المعيشي ، فيعرف بالفيض السكاني عندما يكون حجم السكان اكثر من هذه الموارد ويطلق عليه بالنقص السكاني لما يكون حجم الموارد اكبر من حجم السكان ويحقق التوازن و يسمى بالحجم السكاني المثالي عندما يتساوى حجم الموارد مع حجم السكان غير ان حالة الفيض السكاني هي مضرة بالاقتصاد و البيئة والمجتمع.[1]

ذلك ان حجم السكان لا يتناسب مع حجم القطاعات الصناعية والخدماتية ففي حالة الفيض السكاني يؤدي الى استغلال كل الموارد المتاحة ومنه تتغلب اليد العاملة على باقي عناصر الانتاج و تصبح اليد العاملة غير مستثمرة اقتصاديا و معطلة و يظهر عدم الاستقرار و الامن داخل هذه البيئة ، ام في حالة الموارد اكثر من اليد العاملة البشرية فيصبح رؤوس الاموال و عناصر الطبيعية فائضة و غير مستغلة مما يخلق في البيئة عدم التوازن و عدم استغلال كل الامكانيات و لا تستطيع تحقيق الرغبات الاجتماعية و الروحية لان العنصر البشري غير مؤهل لاستغلالها و تطويقها ، لكن يبقى الحجم السكاني المثالي المستوى التوازني لاستغلال الموارد بحجم سكان مناسب.

[1] **د.محمد عماد ربيع، د.فتحي توفيق الفاعوري، د.محمد عبد الكريم العفيف،** اصول علم الاجرام و العقاب.،الطبعة الاولى،دار وائل للنشر،عمان،2010، ص67،ص68.

ان حالة التوازن المثالي يؤدي الى التفاعل الايجابي بين العوامل الاخرى الانتاجية و الطبيعية و العمل لتحقيق نمو المجتمع و رفاهيته المادية و الاجتماعية.

ان هذه الحالة تساعد في العناية بالبيئة الاجتماعية لتطوير عناصرها و تؤهلها لتحقيق اهداف المجتمع ، كما تحسن استغلال ابيئة و المحافظة على توازنها و ثرواتها ، فهي لا تخلق جو القلق و التوتر وسوء المعاملات الانسانية،كما لا تتعارض مع بناء المؤسسات البنيوية للمجتمع لهذا المخططون الاجتماعيون و الاخصائيون الديمغرافيون يتوخون الوصول الى حالة السكان المثالي لنمو المجتمع في كل مجالاته.[1]

لا بد من ان نفحص العلاقة بين ظاهرة التوازن السكاني و ظاهرة الجريمة ، ان ظاهرة التوازن السكاني يؤثر تاثيرا ايجابيا على المستوى المعيشي للافراد و الجماعات داخل المجتمع، فارتفاع المستوى المعيشي واستقرار الافراد اقصاديا يسبب انخفاض نسب الجرائم في المجتمع، اما في حالة اختلال التوازن الكاني سواء بالنقص او الفيض السكاني يؤدي فعليا الى انخفاض المستوى المعيشي للافراد و الجماعات داخل المجتمع و انخفاض المستوى المعيشي يؤدي لا محالة الى ارتفاع نسب الاجرام بينما الحاجة الاقتصادية و الفقر هو السبب لارتكاب جرائم السرقة و الاختلاس والاعتداء على الاشخاص و القتل و التزوير والاحتيال و هي جرائم تعبر عن اختلال الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع.[2]

[1] **د.محمد عماد ربيع، د.فتحي توفيق الفاعوري، د.محمد عبد الكريم العفيف**،المرجع السابق،ص69..
[2] **.محمد عماد ربيع، د.فتحي توفيق الفاعوري، د.محمد عبد الكريم العفيف**،المرجع السابق،ص70

..

الفرع الثاني : التوازن بين حجم العائلة ومواردها الاقتصادية

التوازن الامثل بين حجم العائلة اي عدد افرادها و مواردها الاقتصادية (مدخولاتها الشهرية و السنوية) هو الذي يسهم في رفاهيتها المادية و الاجتماعية و يجد استقرارها الاجتماعي في البيئة التي تسكن فيها، و يمكن من تربية اطفالها و الاهتمام بهم و الوصول بهم مستوى التحصيل العلمي بعيدا عن الانحراف.

لكن حجم الاعائلة يتحدد بعاملين : هم استعمال او عدم استعمال التخطيط العائلي ، فالعائلة التي تستخدم طرق التخطيط يكون حجها صغيرا و التي لا تستمله يكون حجمها كبيرا، فيعرف بالعائلة النووية او العائلة الممتدة ، فالاولى التي تتكون من الزوج و الزوجة والاطفال الذين يعيشون في بيت واحد بينما العائلة الممتدة تتكون من الزوج والزوجة و الاطفال والاقارب لبذين يعيشون سوية في بيت واحد وهنا الحجم يختلف بينهما ، اما الموارد الاقتصادية فتحدد بعدة عوامل :

- احادية او تعددية مصادر الدخل ، فقد يعتمد على اجر الزوج فقط او تتعدد الى مداخيل الزوج راتب و مدخولات الزوجة ، عملها الوظيفي اليدوي ، او هناك عقار او اموال في البنوك.
- عدد الافراد المسؤولين عن الكسب المادي فقد يكون الاب وحده المسؤول عن هذا الكسب و قد تكون الزوجة والابناء و الاقارب في حالة العائلة الممتدة مما يحسن مستواهم المعيشي على العكس ممن تعتمد على مورد واحد

كذلك تعتبر المهنة التي تمارسها العائلة ذلك ان طبيعة المهنة تحدد مقدار الدخل فالمهنة القيادية التي تتطلب درجة كفاءة عالية والتحصيل والموهبة تختلف عن الحرفة اليدوية ذات الدخل الضعيف.[1]

[1] **.محمد عماد ربيع، د.فتحي توفيق الفاعوري، د.محمد عبد الكريم العفيف**،المرجع السابق،ص71،ص72.

كذلك فالعائلة التي تحسن ترشيد الاساليب العقلانية في الاستهلاك و استغلال مواردها تستطيع تحقيق مستوى معيشي افضل عن العائلة التي تبذر مواردها و لا تعرف العقلانية في الترشيد و الوقاية من نتائج الفقر و تكون مستوياتها المعيشية ضعيفة.

بعد دراسة العوامل المؤثرة في حجم العائلة والمؤثرة في الموارد الاقتصادية، لابد ان تتمتع العائلة بموازنة بين مواردها و عدد افرادها و المعطيات الاقتصادية التي تمتلكها ، فالموارد الاقتصادية التي تمتلكها هي المحدد لحجمها من خلال هـ تستطيع زيادة الانجاب

و عرفت بتوفر الموارد و دوامها و استقرارها مما يحقق مستوى معيشي حالي ومستقبلي.

اما في حالة عدم كفاية الموارد الاقتصادية و تكون مصادر هذه الموارد متقاطعة وغير مضمونة مستقبلا تحد وتكفي من حجمها و الا تعرضت العائلة الى مشكلة الفقر و الحرمان الاقتصادي والتي تعرضها الى مشكلا اجتماعية اخرى في غاية الخطورة كمشكلة المرض والامية و الجريمة وتفكك العائلة والطلاق و التشرد و جنوح الاحداث.[1]

لذا و الحالة هذه تتطلب الموازنة بين حجم العائلة و حجم مواردها المتوازنة والتي تمكنها من تنشئة ابنائها تنشئة اجتماعية حسنة تبني المجتمع وتحافظ عليه ومن النواحي الاخلاقية الوطنية الدينية وتشغل الادوار المنوطة بهم، كما نا هذه الموازنة تمكن العائلة ايضا من توفير المستلزمات الضرورية للاطفال من ملبس وماكل و مسكن و الرعاية الصحية والتسهيلات الثقافية والتربوية و الجو العائلي الايجابي و البيئة الاجتماعية السوية،...الخ، واخيرا تستطيع العائلة بفضل الموازنة من اكساب افرادها الثقافة و المعرفة والتحصيل العلمي و مواصلة الدراسات العليا المتخصصة و تضمن مستقبلهم

[1].**محمد عماد ربيع، د.فتحي توفيق الفاعوري، د.محمد عبد الكريم العفيف**،المرجع السابق،ص73.

وتقيهم الشرور و تمكنهم من اشغال المهن الرفيعة و الحساسة في المجتمع[1].

المبحث الثالث : الصلة بين العوامل الاقتصادية العامة ونوع الاجرام

هناك اختلاف في تقدير اهمية ودور العوامل الاقتصادية على الظاهرة الاجرامية من طرف الباحثين في علم الاجرام منذ القدم ، وهناك ثلاث اتجاهات في تقدير اهميتها :

فالاتجاه المبالغ في تقدير اهمية العوامل الاقتصادية :يرى انصار هذا الاتجاه ان الظروف الاقتصاية هي التي تحدد السلوك الاجرامي عن طريق الاوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع، فهو اتجاه يعاب عليه أنه متطرف و بغفل العوامل الاجرامية الاخرى الدافعة لهذا السلوك ، هذا ما يصرف عن معرفتها و علاجها مما يؤدي الى الحد من فاعلية الاساليب الاخرى المتبعة في مكافحة الاجرام.

اما الاتجاه المقلل من اهمية العوامل الاقتصادية : يذهب انصار هذا الاتجاه الى التقليل من دور العوامل الاقتصادية الدافعة للسلوك الاجرامي، فتلك العوامل لا تكون وحدها سببا و إنما بوجود استعدادا او تكوينا إجراميا كامنا لدى المجرم، فبتوفر منبه أخر او مساعد يدفعه ليتحول من حركة السكون الى حركة النشاط لانتاج الجريمة، لكن تجاهل هذا الاتجاه لدور العوامل الاقتصادية و الاستهانة بها من شأنه يؤدي الى اهمال عامل مهم من عوامل السلوك الاجرامي و في الاخير عدم التوصل العلاج هذا العامل و مكافحة الاجرام عموما.[2]

و الاتجاه المعتدل في تقدير دور العوامل الاقتصادية: يتوسط هذا الاتجاه ما سبق في انه لا افراط و لاتفريط في جعل العوامل الاقتصادية لا هي السبب الوحيد او لا تلعب دور رئيسي في الدفع الى السلوك الاجرامي،

[1] **.محمد عماد ربيع، د.فتحي توفيق الفاعوري، د.محمد عبد الكريم العفيف**،المرجع السابق،ص74.

[2] **د.فتوح عبد الله الشاذلي**،المرجع السابق، ص204،205.

فهم يرون ان هذا العامل له اهمية في الدفع الى سلوك طريق الجريمة، مع تضافر مجموعة من العوامل الاخرى يسلك المجرم طريق الجريمة، ولا سبيل الى دراسة عامل وحيد لتحديد نسبته على السلوك، لكن بدراسة الظروف و العوامل المحيطة بارتكاب الجريمة بالنسبة لهذا الفرد بالذات ، فالظروف الاقتصادية الحسنة عند فئة حسب الدراسات لم تمنع من السلوك الاجرامي ، و لا الظروف السيئة تؤدي بذاتها الى ارتكاب الجرائم او نوع معين دون سواه بالنسبة للفئات الاخرى.[1]

و من خلال الدراسة لاهم العوامل الاقتصادية الدافعة للاجرام ، فدورها الاجرامي لا يمكن ان يقتصر على جرائم الاموال فقط كما يبدو من اول وهلة ، بل ان هذه الدوافع الاقتصادية للاجرام لا تحدد بالحاجة و الفقر فحسب و انما يمكن ان تجد وراءها جرائم كثيرة مثل جرائم الاعتداء على الاشخاص، جرائم الاعتداء على العرض، جرائم الاقتصادية وجرائم العدوان على المال العام ، وكل ماله علاقة بالجرائم المضرة بالمصلحة العمومية.

المطلب الاول : جرائم الاعتداء على المال

ان الدوافع الاقتصادية هي التي تفسر جرائم الاعتداء على الاموال ، ولتباين الاعتبارات الاقتصادية للفئات بدورها تؤدي الخلق طوائف متنوعة من جرائم الاموال .

فمن جهة ، فالحاجة هي التي تدفع دوما الى اقتراف جرائم الاموال كون ان عدم القدرة على اشباع حاجات ومتطلبات الفرد لاسرته اللجوء الى الحصول على الموارد لتحقيق هذه الحاجة بالطرق غير المشروعة ، فيسعى الى جرائم السرقة و النصب.[2]

[1] **د.فتوح عبد الله الشاذلي**،المرجع السابق، ص204،205.

[2] **د.فتوح عبد الله الشاذلي**،المرجع السابق، ص206،

ومن جهة اخرى ، فليس كل جرائم الاموال هي جرائم الحاجة ، فهناك طبقة تتميز بمستوى معيشي عادي يلبي ضروريات الحياة احسن من الطبقة الفقيرة و لكنها ترغب في تحقيق نوعا من الرخاء و الرفاهية اكثر فهي اذن جرائم الرخاء ، فنجد هذه الفئة ترتكب هذا النوع من الجرائم المال رغبة الى توفير و سائل الرفاهية كالتلفاز

و الفيديو و الثلاجة و الغسالة الكهربائية و السيارة الخاصة، و منهم من يتطلع الى المال الحرام لقضاء عطلة في المصايف او البلدان الاجنبية اسوة بزملائه، و اكثر ما تقع هذه الجرائم عند فئة الشباب الذي يحاول اختصار الطريق الطويل فيصر الى الانحراف الى طريق الجريمة، و قديما لاحظ "جاروفالو" ارتفاع معدلات الاجرام في فرنسا تبعا للزيادة الملموسة في الاجور و كثيرة هي جرائم الرشوة و اختلاس المال العام التي يقدم عليها بعض الشباب الموظفين لا يطيقون الانتظار حتى يتم الحصول عليها بالطرق المشروعة و تتيح لهم الفرصة و التزود بوسائل الترفيه وادوات الرفاهية ، كما ان ليست وقفا على الشباب وحدهم بل يرتكبها كبار الموظفين الذين يحصلون على مرتبات كبيرة و مزايا عديدة ، طمعا منهم لتضخيم الثروة و التمتع بمظاهر الترف،.

و اخيرا ، توجد طائفة من الجرائم التي يفسرها العامل الاقتصادي دون ان تكون من جرائم الحاجة ، بل جرائم يدفع اليها جشع الجاني واستغلاله حاجة الغير، فتكون هذه الجرائم بظهور الازمات الاقتصادية حين تنقص السلع الضرورية و يندفع الناس على شرائها او تخزينها لقلتها في السوق و مخافة اختفائها و نظرا لهذه الظروف السيئة، تقوم فئة المستغلين الذين يرتكبون جرائم الغش التجاري او جرائم البيع باسعار تزيد عن الاسعار المحدودة او جرائم تزوير التراخيص لاستيراد السلع او الحصول عليها بغير حق، و بوجود الازمات الاقتصادية تزيد جرائم النصب و الاحتيال لان بعض الافراد يلجأون الى خداع المجني عليهم و الحصول منهم على المال مقابل ايهامهم بالحصول على سلعهم في السوق التي شحت.[1]

[1] **د.فتوح عبد الله الشاذلي**،المرجع السابق، ص207.

المطلب الثاني : جرائم الاعتداء على الاشخاص

بما ان العامل الاقتصادي له دور هام الى جرائم الاموال فانه لا يقل دور في الدفع الى بعض جرائم الاعتداء على الاشخاص بطريق مباشر او غير مباشر، وتفسير ذلك يعود لحالة الضيق المالي الذي يعاني منه بعض الاشخاص مما يترتب عليه توتر نفسي يصيب الفرد و سرعة انفعاله و قلقه من المستقبل ، فمثل هذه المشاعر قد تدفع هؤلاء لارتكاب الجريمة، وقد يعتدي العامل على رب العامل او على زملائه في العمل او على زوجته و اولاده ، وضيق ذات اليد قد يلجا رب الاسرة الى اجهاض زوجته او هجر الاسرة او قتل الاطفال حديثي الولادة خشية املاق، كما ان تقتير رب الاسرة على افرادها طوعا او كرها قد يدفع الزوجة الى الاعتداء على زوجها بالقذف و السب وقد تضطر الى قتله تخلصا من شحه، كما قد يؤدي هذا الوضع ببعض الافراد الى الانتحار.[1]

وفي سياق عمل مكتب منظمة الامم المتحدة ضد الجريمة و المخدرات، رصد تاثير الازمة على السكان المعرضين للخطر ، ويعرض نتائج التحليل على العلاقة بين العوامل الاقتصادية والجريمة وبعد استخدام بيانات الجريمة المستعملة لدى الشرطة عن جرائم القتل العمد والسطو و سرقة السيارات من خمس عشر دولة في جميع انحاء العالم ، وتحليل على وجه الخصوص بدراسة الازمة المالية العالمية 2009/2008، فانه خلال فترات هذه الازمات الاقتصادية تزيد جرائم العنف ضد الممتلكات[2] .

[1] **دعمرعبد الله المبارك الزهراوي**،المرجع السابق ، ص21.

[2] United Nations Office on Drugs and Crime, Monitoring the Impact of Crisis on Crime, UNODC statistic and survings section (SASS), Vienna, (n.d),p36.

المطلب الثالث : جرائم الاعتداء على العرض

جرائم الاعتداء على العرض شانها شان الجرائم الاخرى لها صلة بالعوامل الاقتصادية ، سواءا اتخذت هذه العوامل صورة الثراء او الفقر، فالمال الكثير قد يساء استعماله من بعض الافراد لا سيما حديثي العهد بالثروة كما يراه "لمبروزو"، الذين بغيرهم المال الوفير وتكون عملا مهيئا او مساعدا للاجرام بالانفاق على متع و ملذات شخصية غير مشروعة فيتجهون نحو جرائم الزنا و الاغتصاب او هتك العرض ...الخ، كما انها ليس حكرا على الاغنياء فقط و اصحاب الثراء فحسب و انما قد يرتكبها هذا النوع من الجرائم اصحاب الدخل الضئيل و الذين يمرون بظروف اقتصادية سيئة مع وجود ازمة المساكن في المجتمع و التي لا يقدرون على استئجار مسكن مستقل لهم فتؤدي بهم الى ازدياد جرائم الاعتداء العرض بكل انواعها، و السبب الحال الذي اجبره على اقتسام المسكن الواحد مع غيره مما زاد من فرص الاختلاط بين الاسر ، ومع الاختلاط تنتشر الصلات التي تفضي الى جرائم العرض و الجرائم الاخلاقية المختلفة ، ولا يخفى على احد الظروف الاقتصادية قد تكون دافعا الى الكثير من هذه الجرائم الاخلاقية، فضلا عن ان ضيق الموارد المالية يحمل الشباب الذين لا تمكنهم احوالهم المادية من الزواج الى ارتكاب مثل هذه الجرائم ، كما يكون لهذه الظروف دورا في حمل بعض الفتيات الى المتاجرة بإعراضهن لتفريج ضائقة اقتصادية فتكثر جرائم البغاء و يشيع الفسق و الفجور للحصول على مورد مالي لتحسين الظروف السيئة.[1]

[1] **د.فتوح عبد الله الشاذلي** ،المرجع السابق، ص208

المطلب الرابع : الجرائم الاقتصادية و المالية

الجرائم الاقتصادية و المالية صلة بارزة مع العوامل الاقتصادية كون ان الجرائم الاقتصادية هي الافعال التي ترتكب اعتداءا على السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، و بقدر ما يزيد تدخل الدولة في توجيه و ادارة النشاط الاقتصادي ، كما انه تعددت القوانين الجنائية المنظمة لهذا التدخل من جهة ، و تزداد الجرائم الاقتصادية التي ترتكب بالمخالفة لهذه القوانين من جهة اخرى، ومن امثلة ذلك جرائم التموين و التسعير الجبري و جرائم التهريب الجمركي و جرائم التعامل بالنقد الاجنبي في هذا النطاق الذي تنص عليه قوانين النقد...الخ، كما لا يغيب كذلك عن البال ان فئة هامة من الجرائم المالية تدفع اليها عوامل اقتصادية، منها جرائم التهرب الضريبي بصورها المختلفة التي ترجع الى قسوة الاعباء الضريبية المفروضة على الافراد ، وهي اعباء تتحكم فيها اعتبارات اقتصادية ترتبط بسياسة الدولة من الناحية الاقتصادية.

وهكذا قلما تفلت جريمة من تاثير العوامل الاقتصادية فالاجرام يرتبط بالظروف الاقتصادية بطريق مباشر او غير مباشر. وبما ان المال يعتبر عصب الحياة ونشاط الافراد محكوم به لاشباع حاجاتهم الضرورية و يؤمن حياتهم و مستقبلهم ، فللصة بين المال و الجريمة تبقى واضحة.[1]

فقد كشفت دراسة لبيئة الامم المتحدة عام 2012 عن استفحال الجريمة المنظمة التي شملت عددا من الجرائم الاقتصادية كغسيل الاموال والافلاس بالتدليس والغش والفساد ورشوة الموظفين العموميين ، وجرائم الحاسب الالي وسرقة الملكيات الفكرية وسرقة المقتنيات الفنية والثقافية والغش في التأمين، و الغش في التسويق ونقل الاموال بالوسائل الالكترونية والتهرب الضريبي، حيث تساعد خفاء التحويلات الالكترونية في إخفاء عائدات الجريمة والارباح المشبوهة عبر الايداع ببطاقات الائتمان مباشرة، كما تتيح التجارة الالكترونية فرصاً للغش في البيع من سندات وأسهم مزورة واستثمارات كاذبة، وكذلك اختراق سرية البنوك وسرقة الارصدة و تحويلها إلى حسابات أخرى ودعم هذه الاموال في تمويل أنشطة إجرامية أخرى .ولعل انتشار الجرائم الاقتصادية – عمى النحو المشار إليه أعلاه – يعد من التحديات والعوائق التي تقف في مواجهة تطور وازدهار الاقتصاد الوطني، لم تشكو من أخطار تبدد كافة المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث تبرز العالقة بين الاقتصاد والجرائم من خلال التأثير السلبي على االقتصاد الوطني، وخاصة لما كانت هذه الجرائم تشكل اعتداءات عمى اقتصاد

[1] **د.عمرعبد الله المبارك الزهراوي**، المرجع السابق،ص209.

الدولة. لذلك نجد أن المشرع الجزائري ، وأثناء تنظيمه لجانب الاقتصادي نص على أحكام ومبادئ تخرج عن القواعد العامة في القانون الجنائي ، بهدف حماية الاقتصاد الوطني[1].

من هذا العرض يتبين لنا بجلاء ان التحولات الاقتصادية و اهمها التحول من المجتمع الزراعي الى المجتمع الصناعي تلعب دورا مؤثرا في حجم الظاهرة الاجرامية نتيجة للتغيرات الجذرية لهذه التحولات ، كما ان التقلبات الاقتصادية في الاسعار و الدخول وقيمة النقد وفترات الرخاء والكساد لها تاثير ملحوظ على نسبة الاجرام في المجتمع بوجه عام.

[1] ا.**د.احمد بوطرفاية**،الجريمة الاقتصادية، مجلة مخبر الدراسات والبحوث في القانون والاسرة والتنمية الإدارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية.29 نوفمبر 2016

الفصل الثاني

العوامل الاقتصادية الخاصة واثرها على الظاهرة الاجرامية

تمهيد :

يقصد بالعوامل الاقتصادية الخاصة ما يطرأ على الفرد من اضطراب اقتصادي ويكون له اثر في ميله الى الاجرام، هذا الاضطراب يكون نتيجة تقلبات و تحولات اقتصادية خاصة على المجتمع تؤثر فيه او تكون ظروف خاصة بالفرد نفسه او الطائفة او الفئة التي يكون احد اعضائها ومن اهم هذه الظروف الاقتصادية الخاصة التي تستحق الدراسة سنتناول كل من ظاهرتي الفقر و البطالة[1] ثم الصلة بين هذه العوامل الخاصة و نوع الاجرام في ثلاث مباحث.

[1]. **د، أسحق إبراهيم منصور** ، المرجع السابق، ص88.

المبحث الاول :الفقر

الفقر هو عجز الفرد عن اشباع الحد الادنى من مطالب الحياة الذي يحفظ له كرامته الانسانية.

لقد اثبتت الدراسات في علم الاجرام و الاحصاءات الناتجة عنها انه توجد صلة قوية جدا بين الفقر و الظاهرة الاجرامية، فالشخص الذي لايملك مايسد به متطلبات المعيشة من مأكل و مشرب و ملبس فإنه يظطر الى مد يده الى اموال وحاجات الغير لاشباع رغباته ، لذا فإن للفقر اثر كبير على الظاهرة الاجرامية[1].

المطلب الاول : الفقر و الجريمة

من البديهي ان المستوى الاقتصادي للفرد له علاقة بالجريمة من خلال تجارب الحياة ، ذلك ان الفرد الذي لا يملك مال و هو في حاجة لطعامه و ماهو اساسي لحاجاته الاساسية احتمال كبير ليتوجه الى السرقة، لكن يصعب الكشف بطريقة احصائية عن الفقر وعلاقته بالجريمة، لكون معظم الباحثين لهم صور ومفاهيم للفقر تختلف عن بعضها البعض اتفسير الظاهرة لذلك تبقى مجرد اراء لتحديد هذه العلاقة.[2]

المطلب الثاني :معنى الفقر في علم الاجرام

اختلف الباحثون في اعطاء مفهوم موحد للفقر ،فهو فكرة نسبية و تختلف في الزمان و المكان وله مفهوم شخصي و موضوعي.

فالمفهوم الشخصي للفقر يختلف من شخص لاخر ، فمن لا يملك موارد تسد حاجياته و ترغب فيه نفسه يعد في نظر الشخص فقيرا وهذا حقا و صدقا، اما الشخص الذي ينظر الى انتمائه الى زمرة الفقراء الذي لم يملك مسكن

[1] **د، أسحق إبراهيم منصور** ، المرجع السابق، ص88.
[2] **د.فتوح عبد الله الشادلي**، المرجع السابق ص224.

متسع ، سيارة فاخرة ، من يعجز عن قضاء عطلة صيفية في المصايف او خارج البلد...، في هذه الحالة يرتبط فقره باحساسه الدائم بالاحتياج الى المزيد، وهذا خلط بين الجشع و الفقر.

اما المفهوم الموضوعي للفقر فهو نسبي كذلك ويختلف باختلاف الزمان والمكان و يمكن تعريف الفقر وفقا له بانه عجز موارد الفرد من اشباع الحد الادنى من الحاجات الضروريات التي تحفظ له كرامة الانسان، والحد الادنى يختلف من زمان لاخر ومن مكان لاخر – اذن فهو نسبي- كما انا من الحاجات ما تعد ضرورية في زمان تكون ترفيهية في زمان اخر، ومن يعد فقيرا في دولة قد لا يعد فقيرا في دولة اخرى.

وموارد الفرد التي يشبع بها حاجاته الضرورية هي مايطلق عليه الدخل الفردي، و على ضوئه يمكن تحديد الفرد فقيرا ام لا لعدم كفاية دخله مطالب حياته الاساسية.[1]

المطلب الثالث :تأثير الفقر على الجريمة

حسب الاحصائيات الجنائية هناك علاقة وثيقة بين الفقر و الجريمة ففي فرنسا اكدت الاحصاءات ان الغالبية من بين 22500 من الشباب تحت سن 18 سنة الذين قدموا للمحكمة في سنة 1980 تنتمي الى اوساط اجتماعية اشد فقرا من طبقات المجتمع الاخرى، وقد اثبتت احصاءات فرنسية اجريت في الفترة من سنة 1844 الى 1885 ان معدل الاجرام يرتفع كلما قل عدد الودائع في صندوق التوفير، وكلما زاد على المشمولين بالرعاية الاجتماعية ، كذلك في الولايات المتحدة الامريكية بينت دراسات ان 90 بالمئة من قبض عليهم في خلال سبع سنوات كانوا ينتمون الى اشد الاسر فقرا، وان 75 بالمئة من الاحداث الجانحين ينتمون الى الاسر الفقيرة، وفي ايطاليا لاحظ الباحثون ان هناك علاقة ايجابية بين الفقر و الجريمة لاسيما جرائم الاعتداء على الاشخاص ، جرائم السرقات البسيطة.

[1] **د.فتوح عبد الله الشاذلي**،المرجع السابق،ص224،ص225.

كما لوحظ ان معدلات الاجرام تزيد في الاوساط الايطاليا الاقل ثراءا، و اشارات الاحصائيات اللى نتائج مماثلة بالنسبة لانجلترا و الدنمارك وغيرها من الدول و مع ذلك يشكك بعض الباحثون عن علاقة ايجابية بين الفقر و الجريمة لكن الاحصاءات الخاصة بالاجرام لدى الاحداث لاتقطع بوجود السبب المباشر بين الفقر و اجرامهم ، كما يصعب الجزم باستخلاص نتيجة علمية بان اشد الناس فقرا اكثرهم نصيبا للاجرام.

ويقر العالم الامريكي "سذرلاند" ان الجرائم ليست وقفا على الطبقات الفقيرة بل قد ترتكب من اغنياء لهم مكانتهم في المجتمع ويتم التستر عنها لا تعلم بها السلطات العامة لما لها من النفوذ والمال[1].

والواقع انه لا يمكن الاعتماد على الاحصاءات الجنائية اعتمادا كاملا لتحديد علاقة الفقر بالجريمة، كون الاحصاءات عادة تتعلق باحكام الادانة وليس بعدد الجرائم المرتكبة فعلا وقد لوحظ فيما يتعلق بالاحداث مثلا ان القاضي يميل بتطبيق العقوبة السالبة للحرية للحدث الذي ينتمي الى اسرة فقيرة دون ان تكون نفس العقوبة بالنسبة للمجرم الذي ينتمي الى الاسرة الغنية ويفسر ذلك بانه ليس انعكاسا لعدالة الطبقات، بقدر ما هو شعور من القاضي ان الاسرة الفقيرة منهكة بمشاكل الحياة وانعدام قدرتها اقتصاديا على توفير رعاية ومعاملة تاهيلية للحدث الموجودة في مؤسسات الرعاية ، عكس الاسرة الغنية التي يمكنها استدراك وضع هذا الحدث و توفير ظروف اكثر ملائمة نظرا لظرفها الحسنة اقتصاديا و دون ان يتم انتزاعه من اسرته لاعادة رعايته اجتماعيا

رغم ان هناك ملاحظات حول العلاقة بين الفقر و الجريمة محلا شك من حيث المبدأ ، لان الفقر لا يكون دافعا بوجه عام الى الاجرام وانما هناك علاقة بينه وبين بعض الجرائم، اهمها جرائم الاعتداء على الاموال، فالشخص الذي لايملك ما يسد به ضرورياته كون حالة الفقر التي تدفعه الى التجرأ والسرقة لمحاربة غائلة الجوع لديه، كذلك صلة الفقر بالرشوة و العدوان على المال العام، كما له صلة غير مباشرة بالاعتداء على الاشخاص ،تتذمر حالته

[1] **د.فتوح عبد الله الشاذلي**،المرجع السابق،ص226

النفسية من جراء القلق والتوتر و الاندفاع الى الاعتداء، وللفقر صلة غير مباشر بالاعتداء على العرض، حين يعجز الفقر الفرد على الزواج مما يسقطه في جرائم العرض ، او عجزه عن الانفاق على زوجته و اولاده فيكون السبب في مشاكل اسرية وانحراف الزوجة، وشرود الاطفال من الحالة الاسرية السيئة و الاقتران بقرناء السوء و الانضمام الى العصابات الاجرامية المؤثرة عليهم [1]

الحاجة الماسة المتمثلة في الفقر المزمن و الوضع الاقتصادي السيئ سبب غير مباشر للجرائم ضد الممتلكات[2]

المبحث الثاني : البطالة

المطلب الاول :مفهوم البطالة

و يقصد بها توقف الانسان عن العمل، سواء كان ذلك نتيجة مرض بدني او عقلي او نفسي او كان نتيجة ارتفاع الاسعار الذي يؤدي الى تكدس المخزون من السلع، الذي يؤثر على اصحاب المصانع دون تحقيقهم المردودية من الانتاج ومكافئة العمال ، هذا ما ينتج عنه تسريحهم وبتكرار هذه الظاهرة على عدة سلع ترتفع نسبة البطالة.

و قد ذهب رأي الى القول ان البطالة هي السبب الاساسي لارتكاب الجريمة، بينما يرى البعض انها ذات صلة حتمية بجريمة كالعوامل الاقتصادية الاخرى.

[1] **د.فتوح عبد الله الشاذلي**،المرجع السابق،ص.228

[2] **Joseph vankan** ,caauses economique de la criminalité, atrock & Cle , imprimeurs- editeurs, Paris, 16,rue de la mediterranee ,Leyon 1903,p478.

فالبطالة تحول بين المرء والعمل الشريف الذي يمكن ان يدر عليه رزقا حلالا، ومن شأن ذلك ان يعجزه ان اشباع حاجاته و حاجات اسرته، بل ويعود بالضرر على اولاده ، إذ تكون حائلا دون تربيتهم و تثقيفهم على الوجه الاكمل فينحرفون الى الجريمة.

و الفراغ الذي يعيشه الفرد يعود عليه بالتوتر و الملل ويعود عليه بالكثير من الامراض التي تدفعه الى سلوك منحرف و الاندفاع الى الجريمة سواءا بالقول او الفعل[1].

المطلب الثاني : البطالة و الجريمة

إن البطالة تعد أثرا خطيرا من أثار إرتفاع الأسعار وهي مرتبطة بالجريمة بصورة واضحة، حيث يلجأ العاطل عن العمل في اشباع حاجاته بطرق غير مشروعة التي قد تتخذ صور التشرد و الانحراف أو جرائم الاموال و لاسيما السرقة أو الإتجار في بعض المواد المحظورة حيازتها أو ممارسة بعض الانشطة غير المشروعة.[2]

و قد اشارت بعض الاحصائيات في لندن 1942 أن البطالة بلغت نسبة 19.5بالمئة بين المجرمين الشباب في سن 15 سنة، وبلغت نسبة 31.2 بالمئة في سن 16 سنة، وبلغت نسبة 0.7 بالمئة بين المراهقين غير المجرمين الذين بلغوا سن بين 15 و 16 سنة، كما تبين من خلال دراسة أجريت في الاسكندرية عام 1971 على 98 من الاحداث المنحرفين، ان 67 حدث منهم لم يكن لديه عمل، أن نسبة العاطلين عن العمل ممن تمت محاكمتهم تعد كبيرة إذا ما تمت مقارنتها بمجموع حالات الانحراف بشكل عام، ودلت الاحصائيات في الجماهيرية الليبية على إرتفاع نسبة الجرائم لدى العاطلين عن العمل و قد بلغت نسبتهم 12.55 بالمئة من العينة

[1] **د، أسحق إبراهيم منصور**، المرجع السابق ، ص89.
[2] **د.عمر عبد الله المبارك الزهراوي**، المرج السابق، ص89.

التي تمت دراستها، كما اشارت الاحصائيات على أن نسبة 23 بالمئة سبق لهم التوقف عن العمل بسبب عدم الرضى أو التكيف.[1]

و من هذا يتضح لنا بجلاء أن كل من الفقر و البطالة لهما أثر واضح في تحقيق الظاهرة الاجرامية بوجه عام سواء الجريمة كانت من جرائم الاموال او الاشخاص او العرض، ولكننا لا نسلم بأنها عوامل حتمية و لا بأنها العوامل الوحيدة للإجرام.[2]

المطلب الثالث :عوامل اخرى

الفرع الأول: المهنة و تاثيرها على السلوك الاجرامي عند الفرد:

ان معرفة المهنة التي يمارسها الشخص المجرم تلقي الضوء على ظروفه الاقتصادية و قد يعتقد البعض ان العمال هم من يرتكبون الجرائم نظرا لعد استقرار اوضاعهم الاقتصادية وظروفهم المعيشية الصعبة وخاصة في فترات الكساد و التقلبات الاقتصادية ، لكن في واقع الحال لتطور المجال الصناعي و التجاري نجد من اصحاب المشاريع الاستثمارية واصحاب الاعمال يرتكبون جرائم عديدة لم تكن معروفة نظرا لكونها عرفت الا مع تقدم الاقتصاد المتقدم ، مثال ذلك جرائم التهرب الضريبي و الجمركي و الغش و المتاجرة في السلع الممنوعة او السلع التي لا تصلح للاستهلاك البشري وذلك بتغيير حقيقة تواريخ الانتاج والانتهاء للبضاعة او السلعة، ومنها ايضا جرائم مخالفة التسعيرة الجبرية او الامتناع عن بيع السلع في ظل الظروف الطارئة التي تتدخل فيها الدولة، ومن بين جرائمهم ايضا جرائم تهريب الاموال و خاصة في الدول التي تفرض قيودا في مجال اخراج العملات خارج البلاد، هذا عدا عن الجرائم التي يرتكبونها كالجرائم الاخلاقية و غيرها مثلهم مثل اي انسان عادي اخر في المجتمع.

[1] **دعمرعبد الله المبارك الزهراوي** ، المرجع السابق ، ص89.
[2] **د، أسحق إبراهيم منصور** ، المرجع السابق، ص90.

من اجل هذا فإنه لا يمكن التعميم في الامور و انه لابد ان تدرس الظاهرة الاجرامية في مختلف جوانبها و من حيث كافة الاسباب المؤدية اليها سواءا اقتصادية منها او الاجتماعية او غير ذلك من العوامل التي تؤثر في السلوك الجرمي عند الفرد، وبعبارة اخرى صحيح انه هناك علاقة بين الجريمة و بين المستوى الاقتصادي للفرد ، ولا يمكن الجزم ان هذا الوضع الدافع الاساسي للجريمة كون ان هناك حالات تتمتع اصحابها بعقل سليم ووضع اقتصادي جيد و يقدمون على الجرائم اكثر من اصحاب الوضع المتدني.[1]

الفرع الثاني: المجرم المحترف

هذا الاسلوب يدخل ايضا في دراسة اثر العوامل الاقتصادية على الظاهرة الاجرامية في المجتمع كونه يتمثل في دراسة و تحديد نسبة المجرمين المحترفين.

و المجرم المحترف يدخل في اتخاذ هذا الاجرام كحرفة لهو التي مؤداها ان العوامل الاقتصادية هي سبب في احترافه الاجرام، و يعتبرها الوسيلة التي يستطيع الكسب من خلالها.

كما يمكن ان نصنف في هذه فئة المجرمين المحترفين المجرمون قطاع الطرق الذين يسلبون اموال الناس في الطرق العامة و كذلك الاعتداء على حياة الناس و الامن والسلامة العامة.

و ليس بالضرورة ان يكونوا المجرمون المحترفون من الاشخاص الاذكياء جدا و انما يمكنهم ان يكونوا من عامة الناس او الاغبياء جدا.

[1] **د.عبد الرحمان توفيق** ، المرجع السابق،ص200.

وقد يتمكن المجرمون المحترفون شديدو الذكاء من الافلات من يد العدالة لعدم اكتشاف جرائمهم و هذا لا يعكس نسبة الاجرام التي تحصيها الجهات الامنية عن الجرائم المرتكبة، ومما يصعب دراسة النسبة الحقيقية للاجرام و لهذه الفئة خصوصا.

وعلى اية حال فانه سواء الجرائم التي يرتكبها محترفو الاجرام او الغير المحترفين فالكثير من الحرئم من هذا الجانبين لا يتم الادلاء بها او احصائها و هذا راجع لعدم التبليغ عنها او لعدم اكتشافها او للتساهل بشانها من طرف السلطات الامنية او للتسامح الذي يبديه المجني عليه في هذه الجرائم اتجاه مرتكبيه.[1]

ومما ينبغي التنبيه له فانه الكثير من محترفي الاجرام يكونوا قد وقعوا في بداية اجرامهم بالصدفة الى طريق الجريمة و لكن ادى اختلاطهم داخل السجون مع عتاة المجرمين اصبحوا من هذه الفئة.

كما لا ننسى كذلك بالنسبة للاحداث التي تم اعتقالهم الى دور الاحداث بعد ارتكابهم الاجرام و نظرا لظروف اعتقالهم و وضعهم داخل هذه المؤسسات اصبحوا من المجرمين العتاة و تعدى اجرامهم جرائم الاموال الى الجرائم الاعتداءات الجسمانية و التي تصل الى حد القتل و احداث العاهات.[2]

[1] **د.عبد الرحان توفيق**، المرجع السابق، ص201.

[2] **د.عبد الرحمان توفيق** ، المرجع السابق،ص202.

المبحث الثالث :الصلة بين العوامل الاقتصادية الخاصة و نوع الاجرام

ان دور هذه العوامل في المجال الاجرامي يلعب دور مساهم كباقي العوامل الاخرى الداخلية و البيئية في احداث الجريمة وتفسير السلوك الاجرامي، والعوامل الاقتصادية الخاصة بالفرد شانها شان العوامل الاقتصادية العامة كذلك تدفع الى ارتكاب جرائم الاموال ، جرائم الاعتداء على العرض ، جرائم الاعتداء على الاشخاص والجرائم الاقتصادية و المالية المذكورة سابقا [1]، وسنضيف في هذا الجزء الانعكاسات السلبية للفقر والبطالة على المجتمع الجزائري.

كما ذكرنا سابقا ان الفقر هو عدم القدرة على بلوغ الحد الادنى من الشروط الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن الفرد من ان يحيا حياة كريمة ، و الفقر له ابعاد و اشكال متعددة إقتصادي ، انساني ، سياسي، سوسيوثقافي، وقائي.

و مفهوم الفقر من وجهة نظر الفقراء انفسهم حيث يرونه نتيجة لعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الاساسية للفرد و الاسرة المتمثلة في توفير الماكل و الملبس و المسكن الملائم وضمان العلاج و توفير المستلزمات التعليمية لافراد الاسرة وتسديد فواتير الماء و الكهرباء و تلبية الوجبات الاجتماعية.

يعتقد الجنائي الايطالي(ديتوليو) في هذا الشأن أن الفقر لا يصلح دافعا للجريمة إلا بصورة عرضية, وبعبارة أخرى أنه قلما يكون هو العامل الأساسي بل هو مجرد عامل مساعد للتكوين الإجرامي,إذا وجد هذا التكوين أما الفقير الصالح فلا يقبل الجريمة مهما انسدت به أسباب الفقر، كما ان انتشار البطالة لدى منتجيها أثرها بطبيعة الحال في توجيه معدلات الجريمة.

[1] د.**فتوح عبد الله الشادلي**، المرجع السابق،ص205.

ومن الناحية الاقتصادية افترض "كتيليه" أن هناك ارتباطاً بين السلوك المنحرف والظروف الاقتصادية المختلفة وضمنها البطالة والفقر، إضافة إلى خروج صغار السن والأمهات للعمل، حيث يجعل هذا المجتمع يقوم بفرض قوانين تحفظ النظام الاقتصادي وتوقيع العقوبات على مخالفيها، وهذا يؤدي إلى ظهور جرائم جديدة. وإذا كان "كتيليه" قد أشار إلى أربعة أبعاد للظروف الاقتصادية المرتبطة بالسلوك الإجرامي، فإن هذه الظروف تتضمن أكثر من هذا بكثير، حيث يدخل فيها إلى جانب العوامل الأربعة التي أشار إليها "كتيليه": الدخل, مستوى المعيشة, الفراغ, الهجرة, الاغتراب والتفكك الأسري والطلاق.

كما شهد المجتمع الجزائري جرائم الاختلاس والجريمة الاقتصادية والسرقات وتحويل الأموال إلى الخارج إلى التزوير و إستعمال المزور والتي يتكرر حدوثها في ظروف عملية التنمية[1]

المطلب الاول : الاثار السلبية لظاهرة الفقر:

يتمخض عن الفقر اثار سلبية عديدة تمس مختلف المجلات الاقتصادية و السياسية و حتى الاجتماعية و الثقافية منها ومن ابرز الاثار السلبية للفقر نجد :

- البقاء في دائرة الحروب المؤدي الى انهيار الافراد المجتمع و انهياره ككل.
- انخفاض مستوى المهارة و ظهور الامية (الجهل)
- ظهور الامراض و انخفاض مستوى الرعاية الصحية ومنه ارتفاع معدل الوفيات.
- نقص وسوء التغذية المؤدي الى انتشار الامراض.
- تدني مستوى الاسكان.

[1] **د،حاج قويدرقورين**، ظاهرة الفقر في الجزائر،(مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية)،العدد12،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، جوان 2014،ص18. ،

- ظهور الافات الاجتماعي مثل التفكك الاسري لعدم قدرة الاب لتحمل المسؤولية الذي ينتج عنه:
- نزول الاطفال الى مجال العمل امساعدة اسرهم لتلبية احتياجاتهم (ماكل ،ملبس)
- انتشار جرائم القتل و جرائم السرقات و الاختلاس لانخفاض الدخل و المستوى المعيشي للحصول على المال لسد الاحتياجات.
- قلة فرص التعليم بالنسبة لافراد المجتمع .
- نقص القدرة و الضعف الجزئي و الكلي على المشاركة بفعالية في الحياة الاجتماعية و الاستمتاع بثمار التطور الحضاري و التنمية.[1]

المطلب الثاني : ظاهرة الفقر في الجزائر(التنمية – النفط – البطالة – التضخم)

رغم الطفرة المالية التي تعيشها الجزائر منذ العقد الماضي و احتياط الصرف لاباس به ام يغير شيئا على معدلات التنمية في الجزائر(مؤشر الفقر – البطالة – التضخم) في ارتفاع مستمر رغم الجهود الحثيثة التي قامت بها الحكومة للتقليل من هذه الظواهر ، فالمتتبع لواقع الحال في البلد يمكن ان يرى بوضوح الاثار السلبية لظاهرة الفقر من الجريمة المنظمة، عمالة الاطفال ، انتشار الامراض المومنة،....و اثارها على الجانب الاقتصادي ، الاجتماعي وحتى الثقافي.

الفرع الاول : واقع ظاهرة الفقر في الجزائر

اظهرت الدراسة التي مست عينة تتضمن 5080 اسرة جزائرية موزعة على مستوى 43 ولاية بالمناطق الجغرافية المختلفة للوطن للفترة الممتدة مابين 2007-2009، ان متوسط نسبة الفقر المسجلة خلال العشرية السوداء التي بلغت ذروتها سنة 1995 ب 22% و انخفضت الى 17% سنة 1999 في حين

[1] **د.حاج قويدر قورين** ،المرجع السابق،،ص18.

حققت الزائر تحسن في معدلات الفقر خلال الفترة 2008-2013، كما يبينه الجدول التالي: الجدول رقم 1: معدلات الفقر في الجزائر (2008-2013)[1].

الجدول رقم 1 معدلات الفقر في الجزائر(2008-2013).

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	%11.1	%9.8	%6.2	%5.55	%5.20	%5.03

وصنفت الدراسة ولاية تيارت كولاية منكوبة ، بالنظر لانخفاض الخطير لمستوى المعيشي للعائلات القاطنة و تدهور الوضعية الصحية و الاجتماعية و النقص الفادح للضروريات الحياة في المرتبة الاولى 36 % من الاسر لفقيرة ، ثم تليها تيسمسيلت و ادرار ثم ولاية غليزان بنسبة 32% بينما تصل في كل من وهران و المدية و تلمسان الى 25%، و تعد ولاية الطارف الاغنى بعد ان سجلت النسبة 11% ، واقرت الدراسة فوجود 46 بلدية فقيرة عبر الوطن، ب61% منها متواجدة بالهضاب العليا.[2]

وخلصت الدراسة الى ان الاشخاص الذي تم ادراجهم تحت عتبة الفقر يقدرون ب 9.5% بعدما كان في حدود 8% سنة 2009، ووصل قبل ذلك الى 9.14% سنة 1995 ن اما فيما يخص الفقر المتقع فان النسبة استقرت في حدود 5.7% بعدما كانت سنة 1998 في حدود 3.6%، كما اكدت الدراسة ايضا تراجع معدل عتبة الفقر بالنسبة للاشخاص الذين يعيشون باقل من 1 دولار لليوم، اذ انهم لايمثلون سوى 2.6% ، ولكن في المقابل اكد الخبراء الجزائريون و الباحثون ان نسبة الفقر بالجزائر لا تقل عن 40% ، واعتمد هؤلاء الباحثون و المختصون في علم الاقتصاد في تحديد هذه النسبة من خلال اعتمادهم على بعض الدراسات و الابحاث التي كشفت ان اكثر من 45% من الاجراء يعيشون تحت الخط الادنى للفقر بالجزائر فيما توصلت

[1]،ص19. **د.حاج قويدر قورين** ظاهرة الفقر في الجزائر ر،المرجع السابق
[2]**د.حاج قويدر قورين** ظاهرة الفقر في الجزائر ، المرجع السابق،،ص19

دراسات اخرى الى التاكيد ان نصف المجتمع الجزائري فقير باعتبار ان ملف الخوصصة وغلق اكثر من 40 الف مؤسسة ترتب عنه تسريح حوالي 500 الف عامل انضمت عائلاتهم الى دائرة الفقر.

الفرع الثاني : الفقر و التنمية في الجزائر

بلغ احتياطي الصرف 205 مليار دولار نهاية سنة 2013، مما جعلها تحتل المرتبة 11 عالميا و الثانية عربيا، ويصنف المجلس العالمي للذهب احتياطي الجزائر المقدر ب 173.6 طن في المرتبة 22 حسب الدول لسنة 2013، كما بلغ الناتج المحي الخام الجزائري 190 مليار دولار بفضل المحروقات، وانخفاض نسبة المديونية و تحقيق نمو اقتصادي ، الا ان الجزائر تواجه مشاكل التوزيع غير المتكافئ للدخل الوطني ، نهيك عن تفشي ظاهرة البطالة ، الامية ، تدني مستوى المعيشة، ضعف القدرة الشرائية، الحرمان في المناطق الريفية و ضعف الخدمات الصحية،...وصنف مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الامم المتحدة سنة 2012 الجزائر المركز 96 من بين 173 بلدا ، و11 عربيا،

هذا المؤشر الذي تم تحديده من خلال دمج ارع مؤشرات رئيسية وهي متوسط العمر المتوقع، محو الامية ، التعليم و مستوى المعيشة.[1]

و رغم هذا التحسن الملحوظ الذي نص عليه التقرير، تبقى الجزائر حسب المؤشرات وعلى راسهم الفقر في تزايد مستمر، فانها قد حققت تحسن كمي ولم تحقق تحسن نوعي، وتصنف الجزائر كدولة غنية بثرواتها و فقيرة بوضعها العام.

[1] **د.حاج قويدر قورين** ظاهرة الفقر في الجزائر ، المرجع السابق،،ص19

الفرع الثالث : النفط و الفقر في الجزائر

تعاني الجزائر كغيرها من بلدان المغرب العربي من تدني المستوى المعيشي ، نقص الخدمات على الرغم من انها من اهم مصدري النفط و الغاز في العالم و هذا ما تؤكده الاحصائيات بتصنيفها المراتب الاولى سواء من حيث الاحتياط او من حيث الانتاج، و هذا لعدم فسح المجال لتنمية استرتيجية بمشاريع تحقق الرفاهية و الازدهار، وتبني نظام اقتصادي ضيق الافق يعتمد على الصادرات النفطية و لا يحوي على جوانب اقتصادية متعددة تضمن استمرار التطور ومواكبة البناء .

و تفاقمت ظاهرة الفقر لدى الشعب الجزائري على الرغم من الداخيل المحصلة من الصادرات والارتفاع المستمر للاسعار النفط في الفترات السابقة ، وهو ما جعل الكثير

من الجزائريين يتساءلون عما يحصل في الواقع بالدولارات النفطية.[1]

فالكثير من المشاريع التي تم انجازها في العاصمة و الولايات الاخرى تبدو من اول وهلة مشاريع تعبر عن امال كبيرة لكن في الواقع لا تعود بالربح على كل الجزائريين، فهناك اعداد لا تحصى من المتسولين من رجال و نساء و اطفال الذين يهربون من المناطق الريفية و الفقيرة ويسكنون في العاصمة و التي لن تمسها نعمة الدولارات.

و حاليا يعتبر البنك الدولي وبعض المنظمات الدولية الاخرى 53% من الشعب الجزائري من بين الفقراء ، اما الحكومة الجزائرية فهي تقر بان الفقر لا يتعدى 5%.

ولا يظهر التناقض ما بين الخطاب الرسمي و الواقع عن الفقر في الارياف، اذ يحلم الكثير من الشباب ايضا في المدن بالجرة الى الخارج ربا من الفقر المنتشر.

[1] **د.حاج قويدر قورين**،ظاهرة الفقر في الجزائر، المرجع السابق،،ص19

رغم القضاء على المديونية في العشر السنوات الاخيرة من 23 مليار دولار الى 1.4 مليار دولار وبوجود الفائض المالي يبقى الشعب يعاني من نقص من المواد الضرورية للحياة و المشاريع الخدماتية في انحاء الوطن، و يرى الخبراء ان الجزائر عليها الاعتماد على اقتصاد متعدد في ظل الاقتصاد المغلق المتبع و اعتمادها كليا على النفط ، ولا بد عليها ان تستفيد من دروس الماضي ولا تعتمد فقط على المحروقات وتستطيع كسب ثقة الجميع و ازالة عن شعبها الغبن و الحرمان.[1]

الفرع الرابع : البطالة والفقر في الجزائر

هناك علاقة وطيدة بين الفقر و البطالة ، فالبطالة هي المكون الاساسي للفقر، والجزائر كباقي دول العالم الثالث ، والجدول الموالي يوضح ذلك

الجدول رقم 2 – معدل البطالة في الجزائر بالمقارنة مع معدل الفقر(2008 – 2013)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل البطالة	%11.8	%12.50	%10.20	%9.90	%9.60	%9.80
معدل الفقر	%11.1	%9.8	%6.2	%5.55	%5.20	%5.03

اما فيما يخص ظاهرة البطالة فنجد انها انخفضت من الناحية الشكلية لا من الناحية الحقيقية، فسياسة التوظيف في الجزائر تعتمد اعتمادا كثيرا على القطاع العمومي بسبب غياب القطاع الاقتصادي الذي يوفر عمالة اكثر.

سياسة التوظيف عن طريق عقود ماقبل التشغيل و الايادي البيضاء التي حال ما تزول بمرور حد اربع سنوات .[2]

[1] **د.حاج قويدر قورين** ظاهرة الفقر في الجزائر،المرجع السابق،ص20.
[2] **د.حاج قويدر قورين** ظاهرة الفقر في الجزائر،المرجع السابق،ص20

ارتفاع معدل النمو السكاني تشير المعطيات الاحصائية بان النمو الديمغراي في الجزائر ارتفع ابتداءا من سنة 2010، كان 37.10 مليون نسم سنة 2012 حسب الديوان الوطني للاحصائيات و يتوقع ان يصل الرقم الى 37.80 مليون في بداية 2013، ويرى البعض انها مؤشر الى عودة الانفجار الاديمغرافي و الذي سوف يؤدي الى زيادة معدل البطالة و الفقر في ظل ضعف النمو الاقتصادي رغم كل الجهود التي تبذلها الجزائر.

الفرع الخامس الفقر و التضخم في الجزائر:

يعتبر التضخم من الظواهر التي لها علاقة بالفقر في الجزائر، فزيادة في معدلات التضخم يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية للافراد بسبب ارتفاع الاسعار، و رغم الجهود المبذولة

من طرف الدولة للتخفيض من معدلات التضخم و زيادة الاجور

الجدول رقم 3 يوضح ذلك[1]

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	%11.8	%12.50	%10.20	%9.90	%9.60	%9.80
معدل الفقر	%11.1	%9.8	%6.2	%5.55	%5.20	%5.03

الجدول رقم 3 –معدل التضخم يف اجلزائريف الجزائر بالمقارنة مع معدل الفقر (2008-2013).

من خلال الجدول نلاحظ ان معدل التضخم في زيادة مستمرة من سنة (2008-2013)، فيما ان معدل التضخم بلغ نسبة 8.9% سنة 2012، رغم ان صندوق النقد الدولي يقول ان نسبة اكبر من ذلك وهي 10.30% في حين يتوقع النسبة تكون سنة 2013 ب8.80% اي بانخفاض طفيف، هذا الارتفاع في

[1] **د.حاج قويدر قورين** ظاهرة الفقر في الجزائ،المرجع السابق،ص21

معدل التضخم له اثر في زيادة على معدل الفقر بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمواطن رغم الجهود التي قامت بها الجزائر في زيادة الاجور سنة 2008.

المطلب الثالث :الانعكاسات السلبية لظاهرة الفقر و البطالة على النسيج الاجتماعي في الجزائر.[1]

الفقر و البطالة يلقيان بظلالهما على العديد من القضايا الاجتماعية التي تهز الكيان المجتمعي في الجزائر من خلال المساهمة في ارتفاع معدل الجريمة، التسرب ، الهجرة غير

الشرعية(ظاهرة الحراقة) التفكك الاسري ، الجهل و انتشار الامية...[2]

الفرع الاول : انتشار الجريمة

الفقر والبطالة لهما علاقة وطيدة بالجريمة كما ذكرنا سابقا ، حيث كلما زادت حدتهما زادت معدلات الجريمة المنظمة و غير المنظمة و استغلال الافراد في الاعمال غير القانونية التي تمس بالافراد و الممتلكات و خرق القانون ، فبين تقرير صادر على الجهات الامنية الجزائرية في 16 يوليو 2013 ان عدد القضايا الاجرامية بالبلد ارتفع الى 42761 قضية خلال النصف الاول من العام 2013 مقابل 36668 قضية خلال نفس الفترة من العام 2012، اي ارتفاع ب 14%، واكثر الجرائم هي المساس بالاشخاص ، المتعلقة بالمساس بالممتلكات ثم تاتي ذلك المتعلقة بانتهاك القوانين الخاصة بالمرتبة الثالثة، و تمثل الجريمة المنظمة التي تشمل التهرب و المتاجرة بالمخدرات و الاسلحة و الهجرة غير الشرعية و تزوير السيارات، و جرائم اخرى متعلقة بالمساس بالاقتصاد الوطني المرتبة الرابعة.

[1] معدل البطالة 10.5 حسب احصائيات وزارة العمل بالجزائر بتاريخ 29 رجب 1438 ه الموافق ل27 افريل 2017لمجلة المقام العدد 1245

[2] **د.حاج قويدر قورين** ظاهرة الفقر في الجزائر،المرجع السابق،ص22.

وبالتالي يعتبر الفقر و البطالة من العوامل الاساسية المساهمة في زيادة الجريمة في الجزائر

في غياب التنمية الحقيقية و غياب فضاءات علمية و ترفيهية تستوجب طاقات الشباب خاصة البطال منهم.[1]

كما انه اثبتت بعض الدراسات في الجزائر ان محترفات الدعارة كن دافعهن الى ذلك الحاجة الى المال،كما ان ضيق المسكن بافراده يجب الحدث على ان يقضي اغلب اوقاته خارج البيت وبالتالي الاختلاط مع الجماعة السيئة تؤدي الى الجريمة.[2]

الفرع الثاني : عمل الاطفال و التسرب المدرسي

الاحصائيات التي قامت بها المنظمة العالمية للطفولة في السداسي الاول من سنة 2012 عقب دراسة ظاهرة عمالة الاطفال في العالم تشير ان الجزائر احتلت المرتبة الاولى عربيا و مغاربيا حيث انه يوجد 13 مليون طفل عامل و تأتي الجزائر في مقدمة هذه الدول ، حيث يقدر عدد الاطفال الجزائري الذين يعملون 8.1 مليون طفل ،كما ان 15.40% ايتام و فقدوا سواء الاب او الام ، فيما يعيش 52.10% منهم في المناطق الريفية.

كما اوضحت الدراسة ان الاطفال العاملين على نحو غير شرعي،باعتبار المسالة محظورة في مجموعة المعاهدات الدولية سارية المفعول، وامهاتهم لهم مستوى تعليمي منخفض او لم يتلقين تعليما ، وانهم يميلون الى التركز ضمن ال20% الاكثر فقرا التي يعيشونها و تحمل هذه الظاهرة من تفاقمها على المجتمع و اضرار، وتجاوزت

[1] **د.حاج قويدر قورين** ظاهرة الفقر في الجزائر،المرجع السابق،ص22.
[2] **د.منصور رحماني**،علم الاجرام و السياسة الجنائية،دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة، الجزائر،2006،ص131.

بقولها بانهم بمصطلح "اطفال الشوارع" ، نتيجة التسرب المدرسي و الانحراف الاجتماعي، فالطفل الذي يخرج من المدرسة لا مكان له سوى العمل او الشارع و ما يترتب عنهما من مخاطر اجتماعية و تربوية.[1]

وقسمت نفس الدراسة منظومة تشغيل الاطفال في المنظمة العربية الى 4 مجموعة و ضعت الجزائر في المجموعة الرابعة تضم الجزائر ، الصومال ، العراق ، السودان و فلسطين التي مرت بظروف استثنائية ، في حين ربطت ظاهرة تشغيل الاطفال بتقديرات منظمة اليونيسكو التي تحدثت عن 8 ملايين طفل في سن الالتحاق بالمرحلة الاولى من التعليم ظلوا خارج المدارس من بينهم 700 الف طفل جزائري.

و على الرغم من مجانية التعليم الاساسي فللفقر دوره ، اذن يقترن التعليم بمصروفات مباشرة وغير مباشرة اضافة الى محدودية العائد الاقتصادي ، فضلا عن كفاح الفتيان و الفتيات على اعالة اسرهم.

و في نفس السياق كشف مدير التوجيه المدرسي ان الجزائر سجلت في السنوات القليلة الماضية 500 الف حالة تسرب مدرسي اي ما يعادل 30% من نسبة الاطفال المتمدرسين و هي نسبة ارجعها المختصون الى عوامل عديدة اهمها الفقر و عدم مقدرة العديد من الاسر على اعالة ابنائها و هي نسبة مرتفعة جدا و تزيد من سنة الى اخرى.

و براي الدكتورة "خولة مطر" (مسؤولة قسم الاطفال في منظمة العمل الدولية) فان عمل الاطفال له عدة مبررات ، من اهمها الفقر وتدني مستوى التعليم و تراجع العائد الاقتصادي و الاجتماعي من التعليم.[2]

[1] **د.حاج قويدر قورين** ظاهرة الفقر في الجزائر،المرجع السابق،ص22.
[2] **د.حاج قويدر قورين** ظاهرة الفقر في الجزائر،المرجع السابق،ص23

الفرع الثالث :تشرد وانحراف الاطفال

دراسة حديثة اجراها مخبر الوقاية التابع لجامعة الجزائر ، وتم الاعلان نتائجها خلال مؤتمر "الاسرة و التربية بين التواصل و القطيعة ، التي كشفت عن تراجع بعض القيم الاجتماعية و الاخلاقية داخل المجتمع الجزائري التي كانت تمدها الاسرة لافرادها بالتكفل بالتربية و التوجيه و السبب يعود الى الفقر التي اصبحت تعيشه هذه الاسر ، مما نعكس على تشرد و انحراف الاطفال، حيث ان نسبة 80% من اسباب انحراف الاطفال يعود الى التفكك الاسري و الحرمان والفقر، و تشير احصائيات الادراة العامة للدفاع الاجتماعي الى زيادة حجم الجنح المتصلة بتعرض اطفال الشوارع لانتهاك القانون ، السرقة اكثرها بنسبة 50% ، التعرض للتشرد ب5.6% و التسول ب 9.13% ، العنف 5.2% الجنوح بنسبة 2.9%، فنتائج هذه الظاهرة خطيرة للغاية و تؤثر في المجتمع ككل و خصوصا هذه الشريحة التي تمثل اجيال المستقبل.[1]

الفرع الرابع: الهجرة غير الشرعية و هجرة الادمغة

يعرف المهاجرون السريّون في الجزائر باسم محلي شهير و هو " الحرّاقة" ، وظهرت (الحرقة) في التسعينات وربما في اواخر الثمانينات تزامنت مع ظهور الازمة الاقتصادية واشتدادها بالجزائر حيث تفاقمت ظاهرتي الفقر والبطالة و خاصة لدى الشباب ، فاصبح الكثير منهم يرى اروبا هي الخلاص و الحل السري ، لكن بما انا اجراءات التأشيرة معقدة و التضييق الاروبي على هجرة الجزائريين اليها ، فقد بدات محاولات الهجرة السرية مما اصبح يطلق عليها قوارب الموت ، ويرى الدكتور ناصر جابي، استاذ علم اجتماع بجامعة الجزائر، ان هذه الظاهرة تعد تعبيرا صارخا عن فشل اندماج الشباب الجزائري في مجتمعه، و يرجع السبب الى الفقر و البطالة العالية

[1] **د.حاج قويدر قورين** ظاهرة الفقر في الجزائر،المرجع السابق،ص23

للشباب و ظروفه الاجتماعية و الثقافية ، و استغرب تفاقم الظاهرة في بلد بترولي ارتفعت احتياطاته من العملة الصعبة عن 200 مليار دولار.

اما عن هجرة الادمغة فسجلت معدلات مرتفعة في السنوات الاخيرة حيث بلغت في 2011 حوالي 214 الف كادر بشري على راسهم الاطباء، مما يسبب نزيف في الكوادر العلمية المؤهلة ، وذلك راجع الى غياب البيئة الحاضنة لهم.[1]

الفرع الخامس : الجهل و الامية

تعتبر الامية نتيجة من نتائج ارتفاع معدل الفقر ، فلا تزال مرتفعة في الجزائر مثلها مثل بلدان الربي فلقد بلغت 70 مليون امي سنة 2010، و كشف الديوان الوطني لمحو الامية وتعليم الكبار ان نسبة الامية في الجزائر انخفضت الى 18% في عام 2012، بينما كانت في حدود 22% في 2009 ، 31.90% لعام 1998، و43% عام 1990 و 85% غداة الاستقلال 1962 رغم الجهود التي بذلتها الجزائر لمحو الامية فلقدت خصصت لها الحكومة 50مليار كاستراتيجية لمحاربتها ، لكن تبقى مرتفعة مقارنة ببعض الدول العربية كالاردن ، رغم اننا في عصر المعرفة مازال العديد من الافعال في القرى النائية و ابناء البدو الرحل و بعض الولايات الداخلية والجنوب.

[1] **د.حاج قويدر قورين** ظاهرة الفقر في الجزائر،المرجع السابق،ص23.

المطلب الرابع : تاثير الوضع الاقتصادي للاسرة

الفرع الاول :عوامل تؤدي الى جنح الاحداث:

ان الوضع الاقتصادي للاسرة يؤدي الى الفقر و المستوى المعيشي المتدني الى التلاكم افراد الاسرة في بيت مزدحم و اماكن غير صحية و منه جنوح الاحداث و يخرج الاولاد الى الشارع و عدم اكتساب الضوابط الاخلاقية و القيم الاجتماعية نهيك عن الفقر و البطالة للابوين المؤدي بالاطفال الى دخول عالم الشغل المبكر، وفي هذا الاطار نصت المادة 55 من الدستور الجزائري على ان "تشغيل الاطفال دون السن 16 سنة يعاقب عليه القانون ، تعمل الدولة على ترقية التمهين و تضع سياسات مساعدة على استحداث مناصب الشغل [1].

ان عدم القدرة على الحصول الحاجات الضرورية يمكن ان تؤثر على ظاهرة الحياة الانسانية ، وقد استنتج "كلينارد ابوت" بان (الفقر في كل بلد نام او متقدم يؤثر كثير على الصحة ، معدلات الحياة ، معدلات وفيات الاطفال ، السكن ، نوعية الحياة العائلية ، المعيشة الفردية والجماعية و فرص التعليم اكثر من ذلك فان الفقر الفردي و الجماعي يحد من المشاركة الجماعية و خاصة الميادين السياسية الاجتماعية و الاقتصادية.

و هناك دراسة اخرى حول جنوح الاحداث في بومباي بينت بان 50% منهم كانوا فقراء ، 19.3% فقراء جدا، 15.2% كانو يعيشون في وضعية اقتصادية حسنة و1.2% فقط من عائلات غنية جدا، و في المجتمعات النامية تبين الاحصائيات الجنائية الرسمية ، لان اغلب الجرائم ، جنوح الاحداث ترتكب من طرف المجموعات الضعيفة اجتماعيا و اقتصاديا ، و يمكن ربط هذه الحقيقة المتمثلة في ان الطبقات الفقيرة هي اكثر

[1] **الدستور الجزائري**،المادة55، الفصل الرابع "الحقوق و الحريات"،ص11،

عرضة للايقاف و الحبس من طرف هيئات تطبيق القانون، بينما يفلت الكثير من اصحاب الجاه في تطبيق القانون على سلوكهم الاجرامي و المنحرف نظرا لمركزهم الاجتماعي[1]

الفرع الثاني :اثر الاختلال الاقتصادي على استغلال الاطفال

ومع قلة الموارد الاقتصادية الناتجة عن العسر الاقتصادي يبحث الفرد عن موارد اخرى فيها وفرة اقتصادية ، فرب الاسرة مثلا عندما يجد نفسه امام ضغط الحاجة و ليس لديه موارد و لا يمتلك سوى بضع اطفال ، فيفكر في اعتبارهم موارد من الممكن استغلالها من خلال تشغيلهم في اي عمل –المهم هو تحصيل على دخل– او بيع احدهم من اجل الحصول على المال الذي يساعد في تربية الباقين مضحيا بطفل من اجل باقي الاطفال ، نظرا لكثرة العدد فلا يشعر بوجود فراغ محل الطفل المباع.

و نتيجة الثورة التكنولوجية الحديثة التي سيطرت على واقع العمل مما نتج عنه التقليل من اليد العمل و انتشار البطالة و غزو الشركات الدولية و تحرير التجارة العالمية بتغريق الاسواق بالسلع الاجنبية عجزت الاقتصادات الوطنية و حالة الركود الاقتصادي نتيجة الخصخصة بوجود زيادة الموارد البشرية مما افقدتها قيمتها فانعكس ذلك على الاجور ، وكل ذلك اثر بدوره على السلوك الاجرامي فظهرت جرائم مستحدثة كجرائم الاستغلال الاقتصادي للاطفال، وذلك نتيجة للاحتياج المادي اذ يوجد علاقة وثيقة بين الحاجة المادية و الاستغلال الاقتصادي للاطفال، وهو ما يتضح من خلال ان الدافع من استغلال الاطفال هو دافع اقتصادي ، ويكمن هذا الدافع و الغاية الاقتصادية في الفقر و لقمة العيش و العوز، فذلك هو الانسب الاكبر و القاسم المشترك الا ان هناك عوامل اخرى تساند العامل الاقتصادي "دافع الى" و"غاية من" استغلال الاطفال، ونرى انه يوجد علاقة عكسية بين التدهور الاقتصادي و حقوق الطفل الاساسية ينتج عنه استغلال اقتصادي للطفل .

[1] **ا.بوهنتالة امال،ا.بوهنتالة فهيمة**، ،ملتقى وطني حول جنوح الاحداث ،قراءات في واقع وافاق الظاهرة و علاجها،كلية الحقوق والعلوم السياسية، يوم 04و05ماي2016.ص10،،

فالدافع لهذا الاستغلال هو الفقر والغاية منه هو الحصول على المال و يساعد في ذلك قلة اجور الاطفال تعتبر دافعا لعمل الطفل من خلال ارباب العمل (العمالة الرخيصة، خفض كلفة الانتاج و عدم المطالبة بالحقوق المادية).

ولقد قرر البنك الدولي عام 1997 ان : "الفقر هو العامل الرئيسي لتدفق الاطفال الى مكان العمل ، فالحاجة الماسة تجعل من المستحيل تقريبا على الاسر الاستثمار في التعليم اطفالها،و تكلفة التعليم يمكن ان تكون عالية جدا"[1] كتاب جرائم استغلال الاقتصادي للاطفال ص41

من هذا يتضح لنا بجلاء ان كلا من الفقر والبطالة لهما اثر واضح في تحقيق الظاهرة الاجرامية بوجه عام، سواء كانت الجريمة من جرائم الاموال او جرائم الاشخاص او العرض، ولكننا لا نسلم بانها عوامل حتمية ولا بانها العوامل الوحيدة للاجرام.

[1]د- صلاح رزق عبد الغفار يونس ، لاجرائم إستغلال الإقتصادي للأطفال ،ط01 دار الفكر و القانون ، منصورة ، مصر ،2015،ص41.

على ضوء المعالجة النظرية لاثر العوامل الاقتصادية و علاقتها بالظاهرة الاجرامية يبدو جليا ان تنوع العوامل الاقتصادية قد انعكس على الظاهرة الاجرامية ، فمن هذا المنطلق حاولت الدراسة ان تحدد الاسباب و الدوافع الاقتصادية المساعدة على الدفع الى سلوك طريق الجريمة سواء كانت ذاتية او مجتمعية، كما حاولت ربطها بمختلف النظريات و التفسيرات العالمية المفسرة لهذه الظاهرة، لهذا تبقى الظاهرة الاجرامية مرتبطة بالاوضاع و الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع.

فتحولات المجتمع المعاصر و اتساعها من التقدم الفني و التغيرات الاقتصادية غيرت من ظروف الحياة و انماط النشاط البشري ومن حاجات الشعوب وردود الفعل عندها، ولعل ابرز ميدان ظهر فيه الاجرام هو الميدان الاقتصادي وان اختلف قدر التوسع ونوعه حسب النظام المعمول به.

فشغلت مشكلة العلاقة بين الاقتصاد و بين الجريمة جزء لا يستهان به من جهود الكثير من علماء الاقتصاد و الاجتماع فترة طويلة من الزمن ، ويبدو ان علماء اروبا كانوا اسبق من غيرهم في الاهتمام بهذه المشكلة على نطاق واسع، لقد قدموا في هذا المجال مجموعة من الفرضيات و النظريات المختلفة التي حاولت اظهار مختلف العوامل والظروف الاقتصادية في تكوين السلوك الاجرامي، وقد قلدهم بعض العلماء الامريكيين في هذا الحقل.

فمن خلال دراستنا هذه تعتبر العوامل الاقتصادية من اهم العوامل المسؤولة عن السلوك الاجرامي في المجتمع ذلك ان ظاهرة الجريمة لا يمكن فصلها باي حال من الاحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع فالجرائم ما هي الا ردود افعال للاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الافراد و الجماعات.

فشهد الاقتصاد الجزائري منذ نشأته العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية الديموغرافية التي أدت إلى إحداث تغيرات جوهرية في خريطته الديموغرافية وتوجهاته الاقتصادية، وكان للإحداث الإقليمية انعكاسات

كبيرة على الجزائر، حيث أثرت هذه التطورات على حجم السكان وتركيبتهم وتوزيعهم، حيث تضاعف عدد السكان أكثر ،ويتركز معظمهم في المدن الرئيسية، ولقد انعكست هذه الزيادات السكانية السريعة والمرتفعة ومسبباتها على عملية التنمية بسبب سوء توزيع الثروة، وزادت من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية لتوفير خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية اللازمة لمواجهة الطلب المتزايد، وكان لا بد من انعكاس ذلك على سلوك الفرد في المجتمع الجزائري.

وضمن هذا السياق طرحنا جملة من المداخل والمتغيرات الاقتصادية المفسرة للظاهرة الاجرامية ، كما حاولنا في الجزء الثاني من الدراسة الكشف عن الانعكاسات اسلبية لظاهرتي الفقر والبطالة و الاثار المترتبة عنهما في المجتمع الجزائري.

ولعل من اهم النتائج هي تلك المحددة لانماط الجرائم مثل : جرائم الاموال، و جرائم ضد الاشخاص، والجرائم الاقتصادية و المالية ، والتشرد و التسول ، والتسرب المدرسي، والهجرة غير الشرعية وهجرة الادمغة.

التوصيات :

على ضوء ما ما توصلنا اليه من دراستنا هذه من نتائج يمكن اقتراح التوصيات التالية ، اهمها:

1. ضرورة قيام الحكومة بالاخذ بعين الاعتبار كل من المعنى الاقتصادي و المحتوى الاجتماعي لاتجاهات رفع الاسعار ، بما يضمن ان حركة هذه الاسعار لا تعرقل اعادة توزيع الدخل الوطني و الاهداف الاجتماعية التي تتضمنها الخطة التنموية التي تتبناها الحكومة.
2. وضع سياسات استراتيجية و تنموية بالتركيز على زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال توفير سياسات تشغيلية و توظيف رؤى اقتصادية تعمل على تخفيف معدلات التضخم و الكساد ،الامر الذي يسهم في انخفاض نسب الجريمة.

3. على الحكومة القيام برفع دخول الافراد في المجتمع من خلال وضع ساسات مالية تضمن توفير سبل العيش الكريم للافراد في المجتمع الجزائري وفرض تشريعات جديدة اكثر صرامة على اصحاب رؤوس الاموال و المستثمرين في رفع رواتب العاملين وتقديم مساعدات مالية لهم للتقليل من الدوافع التي تؤدي الى ارتكاب السلوك الاجرامي.
4. دعوة المؤسسات الاجتماعية (وزارة التضامن الاجتماعي، مؤسسات التكافل الاجتماعي، الجمعيات المجنمع المدني) لتنفيذ برامج و سياسات مالية هدفها تحسين الاوضاع الاقتصادية والمادية لافراد المجتمع من اجل تخفيف معدلات ارتكاب السلوك الاجرامي.
5. التركيز على البعد الاجتماعي في عملية الخوصصة من خلال المحافظة على العاملين في المشاريع المخصصة و العمل على تحسبن الظروف الاقتصادية للعاملين من افراد المجتمع الجزائري.
6. السعي الجاد للحكومة لتوفير مناصب شغل دائمة للقضاء على البطالة و الفقر اللذان يعتبران مرتعا اساسيا لتنامي الظاهرة الاجرامية ، وكذا تطبيق مبدا العدالة الاجتماعية او تكافؤ الفرص في حصول كل مواطن على حقوقه الطبيعية و المدنية في الثروة و التعليم و العمل، و الصحة ،والسكن او التخفيف من الاعباء الحكومية المثقلة لكاهل المواطن
7. بناء قاعدة بيانات ومعلومات احصائية يستطيع من خلالها القانوني او الفقيه الجنائي تحليل الظواهر و دراسة علمية لعلاج و الوقاية من تنامي هذه الظواهر و معالجتها قبل تفاقمها.
8. دعوة الباحثين لاجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية على اسس علمية تتناول متغيرات و ابعاد اقتصادية وعلاقتها بارتفاع معدل السلوك الجرمي في المجتمع الجزائري.

❖ **باللغة العربية :**

- **الكتب :**

1. د.احمد المشهداني، اصول علمي الاجرام والعقاب في الوضعين الفقهي والاسلامي،الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشروالتوزيع عمان ،الاردن،2001.
2. د.احمد بوطرفاية ، الجريمة الاقتصادية، مجلة مخبر الدراسات و البحوث في القانون و الاسرة والتنمية الادارية، جامعة بوضياف محمد المسيلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 29 نوفمبر2016.
3. د.اسحق ابراهيم منصور،موجز في علم العقاب وعلم الاجرام،الطبعة الثالثة ، الديوان الوطني للمذبوعات الجامعية الساحة المركزية–بن عكنون الجزائر،2006.
4. د.عبد الرحمان توفيق، علم الاجرام والعقاب، الطبعة الاولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان ، الاردن،2012.
5. د.فتوح عبد الله الشادلي، اساسيات علم الاجرام والعقاب،الطبعة الاولى ،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، لبنان،2009.
6. د.محمد عماد ربيع، د.فتحي توفيق الفاعوري, د.محمد عبد الكريم العفيف،اصول علم الاجرام والعقاب،الطبعة الاولى دار وائل للنشر، عمان،2010.
7. د.منصور رحماني ،علم الاجرام والسياسة الجنائية، دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة ، الجزائر،2006.
8. صلاح رزق عبد الغفار يونس ، لاجرائم إستغلال الإقتصادي للأطفال ،ط01 دار الفكر و القانون ، منصورة ، مصر ،2015.

- **الرسائل و المذكرات :**

1. د. عمر عبد الله المبارك الزهراوي، رسالة دكتورة، عمادة الدراسات العليا علم الاجتماع، قسم علم الجريمة ، جامعة مؤتة، الاردن ، 2009.
2. نجيب بوالماين ، رسالة دكتورة ، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2007.

- **المجلات :**

1. د.حاج قويدر قورين،ظاهرة الفقر في الجزائر ،مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد12،جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف،جوان 2014.

- **الملتقيات والاعمال الدراسية :**

2. ا.بوهنتالة امال ، بوهنتالة فهيمة،ملتقى وطني حول جنوح الاحداث دراسات في واقع و افاق الظاهرة و علاجها، كلية الحقوق و العلوم السياسية، يوم 04 -05 ماي 2016.

❖ **المراجع باللغة الاجنبية :**

❖OUVRAGES :

- JOSEPH (vakan),causes economique de la creminalite,atrock &cle,hmprimeurs.editeurs,paris,16,ruede la mediterranee,leyon,1903.

❖REVUE :

- United Nation Office on Drugs and Crime,Monitoring the Impact of crisis on crime, UNODC, statistic and survingssection(sass),Vienne, (n.d).